



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم علوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

بغنوان:

دور تغيرات في سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 1990-2023)

من إعداد الطالبين:
- بضياف أيمن
- غوالي رمزي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	قطاف سهيلة
مشرفا	الرتبة	نمديل وحيد
مناقشا	الرتبة	بولطيف بلال

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ

الإهداء

إلى من غرسوا في قلبي حبّ العلم، وسقوه بالصبر والدعاء...
إلى أبي، رمز العطاء والصلابة، وإلى أمي، نبع الحنان والنور الذي لا ينطفئ...
لكما كل ما أملك من حب، وأقل ما أقدمه هذا العمل، عربون وفاء وامتنان.
إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا لي عونًا وسندًا في كل المواقف...
شكرًا لحضوركم الصادق في تفاصيل رحلتي.
إلى أستاذي المشرف، الذي وجّهني ودفعني بخبرته وإخلاصه.
وإلى كل من ترك في نفسي أثرًا طيبًا في هذا المشوار العلمي.
إلى أصدقائي وزملائي، شركاء السهر والتعب والضحكات...
كنتم زاد الرحلة، وذكرياتكم ستبقى راسخة في القلب.
إلى كل روح طيبة رافقتني بالدعاء أو الكلمة الطيبة...
لكم جميعًا أهدي هذا العمل، فنجاحي منكم وبكم.

رمزي غوالي

الإهداء

إلى من علّمني أول حروف الحياة، إلى من كانوا النور الذي أضاء طريقي...

إلى والديّ العزيزين، تعبكما، صبركما، ودعاؤكما، هو من أوصلني إلى هذه اللحظة...

أهديكما ثمرة هذا الجهد.

إلى إخوتي وأخواتي، لكم كل الحب والتقدير على دعمكم المتواصل

إلى أصدقائي وزملائي، أنتم الرفقة الصادقة في طريق العلم، وهذه الصفحات تحمل شيئاً منكم

إلى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة...

أهدي هذا العمل المتواضع.

بضياف أيمن

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُنال الغايات.

أُتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وعلى رأسهم أستاذي المشرف [نمديل وحيد]، الذي لم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته القيمة وصبره الكبير، فله مني كل التقدير والعرفان.

كما أُعبر عن امتناني العميق لكل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم خلال سنوات الدراسة، لما بذلوه من جهد في تعليمي وتوجيهي.

ولا يفوتني أن أُتقدم بخالص الشكر لعائلي الكريمة، التي كانت دوماً سندي وداعمي الأول، وخصيصاً والدي ووالدتي، على دعمهما المعنوي والمادي ودعواتهما التي كانت النور في طريقي.

كما أشكر كل زملائي وأصدقائي الذين رافقوني في هذا المشوار العلمي، وشاركوا معي لحظات التعب والنجاح .
فلكم مني جميعاً كل التقدير والامتنان.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي الجزائري والبنك العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن انخفاض سعر الصرف لم يؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات، كما أن الدينار الجزائري فقد حوالي 1512% من قيمته خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وأخيراً فإن غياب هيكل إنتاجي متنوع وقوي مع تدهور سعر الصرف، ساهم في حدوث إختلالات هيكلية في ميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aimed to highlight the relationship between the exchange rate and the volume of foreign trade in Algeria. To achieve this, the descriptive and analytical approach was adopted by examining the evolution of foreign trade indicators and the exchange rate in Algeria during the period from 1990 to 2023, based on official data issued by the Bank of Algeria and the World Bank.

The study reached several key findings. First, the depreciation of the exchange rate leads to an increase in exports and a decrease in imports. Second, the Algerian dinar lost approximately 1512% of its value during the study period. Third, Algeria relies heavily on the hydrocarbon sector as the main source of foreign currency. Finally, the absence of a strong productive structure, along with the depreciation of the exchange rate, has contributed to significant imbalances in the balance of payments.

Key words: exchange rate, foreign trade, exports, imports, Algerian economy.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
06	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
07	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة 1990-2023.
36	المبحث الأول: واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر 1990-2023.
48	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية.
79	الخاتمة
80	قائمة المراجع
85	الملاحق
92	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	27-26
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	33-32
03	مقارنة بين دراستنا والدراسات باللغة الاجنبية	39-38
04	تطورات اسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي من 1987-1991	44
05	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2005-2007	45

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحني تطور سعر الصرف خلال فترة 1990-2023	54
02	منحني يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة 1990-2023	55
03	منحني يوضح تطور الصادرات من المحروقات خلال فترة 1990-2023	56
04	منحني تطور الصادرات الاجمالية خلال فترة 1990-2023	57
05	منحني يوضح الواردات خلال فترة 1990-2023.	59
06	منحني يوضح تطور سعر الصرف والميزان التجاري خلال فترة 1990-2023	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	سعر الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2023.	85
02	الصادرات الجزائرية خلال فترة 1990-2023.	86
03	الواردات الجزائرية خلال فترة 1990-2023.	87
04	الصادرات الاجمالية وسعر الصرف خلال فترة 1990-2023.	88
05	الواردات الجزائرية وسعر الصرف خلال فترة 1990-2023.	89
06	سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات خلال فترة 1990-2023.	90

مقدمة

تمهيد:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تقدماً كبيراً، مما أدى إلى زيادة التبادلات التجارية بين الدول، وانفتاح اقتصاداتها على بعضها البعض، وهو ما يعرف بالعملة الاقتصادية التي أصبحت محل اهتمام عالمي كبير، وهذا الانفتاح أوجد تحديات جديدة للدول، منها المشاكل المتعلقة بقيمة العملة الوطنية، لأن العملة تُعتبر عنصراً مهماً في عمليات التبادل التجاري داخلياً أو خارجياً.

وبالنظر إلى هذه الأهمية، حظي موضوع سعر الصرف بإهتمام واسع في البحوث الاقتصادية، بسبب تأثيره الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالدول النامية مثل الجزائر تتميز بانفتاح إقتصادي ولكنها في المقابل تعاني من عجز دائم في ميزان مدفوعاتها، ويعود بهذا أساساً إلى الفرق الكبير بين الواردات والصادرات إضافة إلى التقلبات المستمرة في أسعار الصرف الأجنبية.

تؤثر تغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري، فارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية بالمقارنة مع السلع الأجنبية، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات، ومن ناحية أخرى انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد تكلفة الواردات ويقلل أسعار الصادرات مما يؤثر على شروط التبادل التجاري.

إشكالية الدراسة:

وبالنظر إلى أن سعر الصرف هو أداة أساسية للربط بين إقتصادات الدول، ويؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الصادرات والواردات، فإن الإدارة الفعالة لسعر الصرف تعتبر ضرورية للسلطات النقدية، وبناءً على ذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

• فيما تتمثل دور تقلبات في سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة

1990-2023؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو المفهوم الاقتصادي لسعر الصرف، وكيف يؤثر نظرياً على التجارة الخارجية؟
- 2- كيف ساهمت تقلبات سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات، خصوصاً الميزان التجاري؟
- 3- ما مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة من انخفاض قيمة الدينار في ظل هيمنة الصادرات النفطية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يمثل سعر الصرف الأداة التي تُحدد من خلالها قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويؤدي إنخفاضه إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات والعكس صحيح.
- 2- أدى تراجع سعر صرف الدينار الجزائري إلى ارتفاع تكاليف الإستيراد، دون تحقيق إستفادة كافية من جانب الصادرات بسبب محدودية التنوع الإنتاجي، مما ساهم في تسجيل إختلالات متكررة على مستوى الميزان التجاري.

3- تعكس البنية الأحادية للصادرات الجزائرية (المرتكزة على المحروقات) ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وبالتالي تقييد استفادة البلاد من تقلبات سعر الصرف كأداة لتحفيز التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي لسعر الصرف، من خلال تحليل تأثير تقلباته على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1990-2023، باعتباره أحد المؤشرات الأساسية لتحقيق التوازن في الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين قيمة الصرف وحجم التجارة الخارجية في الجزائر، مع التركيز على تأثيرات تغيرات قيمة الدينار الجزائري على الصادرات والواردات، كما تبحث على إظهار التداعيات الاقتصادية لهذه العلاقة، خصوصاً في ظل الاعتماد الكبير للجزائر على تصدير المحروقات.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأكثر إستخداماً وشيوعاً في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، واعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تحليل البيانات.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: حيث تمت هذه الدراسة خلال فترة 1990-2023.

- الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة حالة الجزائر

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الأهمية الاقتصادية لموضوع سعر الصرف باعتباره من العوامل المهمة التي تؤثر على الاقتصاد.
- خصوصية حالة الجزائر واعتمادها الكبير على العائدات من المحروقات.
- ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائر والحاجة الماسة إلى إيجاد السبل للإصلاح الاقتصادي الفعال.
- أما الدافع الذاتي هو الإهتمام الشخصي بالمواضيع التي تتعلق بالإقتصاد الكلي والرغبة في المساهمة بالتحليل الأكاديمية التي يمكن أن تثري النقاش حول أهم التحديات الراهنة في الجزائر.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتناولنا الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التحليلية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف على

التجارة الخارجية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متنوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري لسعر الصرف
والتجارة الخارجية

تمهيد:

تُعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المزايا النسبية لكل دولة وتعتبر التجارة الخارجية عاملاً رئيسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية على المستوى العالمي.

ويُعد سعر الصرف من العوامل الحاسمة التي تؤثر على التجارة الخارجية، حيث يمثل الأداة التي تحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتتأثر التجارة الخارجية مباشرة بتغيرات سعر الصرف، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تعزيز الصادرات من خلال جعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية في حين يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الواردات، مما قد يسهم في الحد من الإستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي وعلى العكس، فإن إرتفاع قيمة العملة يجعل الواردات أرخص والصادرات أقل تنافسية، مما قد يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وسعر الصرف

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

يحظى كل من سعر الصرف والتجارة الخارجية بأهمية كبيرة في تحليل الأداء الاقتصادي، لما لهما من دور أساسي في تفسير التفاعلات الاقتصادية بين الدول، وتحديد اتجاهات الأسواق العالمية، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم خلفية نظرية شاملة حول المفهومين، من خلال عرض أبرز المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة، وتقديم أهم النماذج والنظريات التي تناولتهما في الأدبيات الاقتصادية، وذلك كمقدمة أساسية لفهم أعمق للإشكالية المطروحة.

المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد العناصر الأساسية التي تعتمد عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية في هذا السياق تبرز الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية عند إقامة علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل دولة مع أخرى تعمل خارجها، وسنتطرق في مايلي الي الجانب النظري لسعر الصرف.

الفرع الاول: تعريف سعر الصرف، أنواعه وأشكاله وظائفه

أولاً: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية"¹.

سعر الصرف هو "القيمة التي يتم على أساسها تبادل عملة معينة بأخرى، ويُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة وتؤثر في مستويات الأسعار الداخلية والتجارة الخارجية."²

وإنطلاقاً مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "عدد من وحدات من عملة أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، ويعد أداة ربط إقتصاد دولة باقتصاد دولة أخرى من خلال التأثير في حركة التجارة والاستثمار والتحويلات المالية".

ثانياً: انواع سعر الصرف

1- سعر الصرف العاجل (Spot Rate)³

1-1 مفهومه: هو السعر الذي تُجرى به عملية تبادل العملات خلال يومي عمل بحد أقصى، بناءً على العرض والطلب اللحظي في السوق.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص 96.

² عابى وليد وجدي آمنة (2024)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر (1991-2023)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية - جامعة المسيلة.

³ يحيى محمد أبو طالب سليمان، "تعريف سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة المال والتجارة (مصر)، مارس 2020، ص. 4-11.

1-2 خصائصه:

أ-تنفيذ فوري خلال 48 ساعة.

ب-يتغير باستمرار حسب الأحداث الاقتصادية والسياسية.

ج-يتضمن فرقاً بين سعر الشراء وسعر البيع يُعرف بـ"البريد"، وهو ربح البنك.

2-سعر الصرف الآجل (Forward Rate)¹

1-2 مفهومه:

هو السعر المتفق عليه اليوم بين طرفين لتبادل عملتين في تاريخ مستقبلي محدد، ويتم تنفيذ العملية في المستقبل بسعر متفق عليه مسبقاً، بغض النظر عن السعر السائد في السوق وقت التنفيذ، ويُستخدم هذا النوع من العقود للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

1-2 من خصائصه:

أ-التسليم يكون بعد مدة (أشهر أو سنوات)

ب-يوفر حماية من تقلبات السوق.

ج-يُحسب بناءً على السعر العاجل وفروق أسعار الفائدة بين العملتين.

ثالثاً: أشكال سعر الصرف

1-سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويمكن أن يعكس هذا التعريف حساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية².

2-سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي يعكس القوة الشرائية لعملة ما مقارنة بعملة أخرى، حيث يركز الأفراد أو الشركات الراغبون في شراء عملة أجنبية على ما يمكنهم الحصول عليه من سلع أو خدمات بتلك العملة بمعنى آخر، يُظهر سعر الصرف الحقيقي كيفية مقارنة قيمة سلعة معينة في بلد ما بقيمة سلعة مماثلة في بلد آخر، فهو يوضح عدد الوحدات المطلوبة من السلعة الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، مما يعكس القدرة التنافسية للمنتجات

¹صالح عبد الله، "أدوات التحوط في سوق الصرف الأجنبي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 55-57.

²بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، ص 5.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

الوطنية في الأسواق الدولية، إن سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد المحلي والقوة الشرائية في البلد الأجنبي¹.

3- سعر الصرف الفعلي:

هو مقياس مركب يعكس متوسط التغيرات في قيمة العملة المحلية مقارنةً بمجموعة من العملات الأجنبية الرئيسية التي تربطها بالدولة علاقات تجارية، ويتم احتسابه باستخدام متوسط مرجح لأسعار الصرف الثنائية، وفقاً لأهمية كل شريك تجاري، يُعد هذا المؤشر أداة تحليلية تُستخدم لتقييم مدى تحسن أو تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الخارجية².

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يُعد سعر الصرف الفعلي مؤشراً اسمياً لأنه يمثل متوسطاً لعدة أسعار صرف ثنائية ومع ذلك لكي يكون هذا المؤشر أكثر دقة في قياس مدى تنافسية الدولة على المستوى الدولي، لا بد من تعديله بإزالة تأثير التغيرات النسبية في الأسعار، ومن هنا يتضح أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو أداة قياس التغير الفعلي في سعر صرف الدولة مقابل شركائها التجاريين، وذلك بالاعتماد على فترة مرجعية محددة في المقابل فإن التقلبات في الأسعار الاسمية لا تعكس بالضرورة هذه التغيرات، مما يجعل التصحيح ضرورة لضمان قياس أكثر دقة للتنافسية الاقتصادية.

5- سعر الصرف الفعلي الاسمي³:

هو عبارة عن مقياس لقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين أو أكثر من العملات، لقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل Higgins Hirsch سنة 1970 والذي افترضوا لتمثيل العلاقة الكمية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل، اذن فهو يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة مقارنة بسلة من العملات في فترة زمنية معينة.

6- سعر الصرف التوازني⁴:

وهو ذلك السعر الذي يتوافق مع حالة التوازن في الاقتصاد الكلي، والذي يشير إلى حالة من التوازن المستمر في ميزان المدفوعات عندما يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو طبيعي، ومنه فإن الصدمة النقدية الظرفية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

¹ حمدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 2010/2011، ص4.

² صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي حول أسعار الصرف الحقيقية والاسمية، 2022.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 29.

⁴ عابى وليد وجدي آمنة (2024)، المرجع السابق، ص 62.

رابعاً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالتالي¹ :

1-وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-وظيفة تطويرية:

يؤدي سعر الصرف دوراً حيوياً في توجيه التجارة الخارجية من خلال تأثيره على تدفق الصادرات والواردات فمن ناحية يمكن أن يسهم في تعزيز صادرات معينة نحو أسواق محددة عبر جعلها أكثر تنافسية، بينما قد يؤدي من ناحية أخرى إلى تراجع أو حتى تعطيل بعض القطاعات الصناعية التي لا تستطيع التكيف مع تغيرات أسعار الصرف، وبالمثل يمكن توظيف سعر صرف ملائم لدعم إستيراد منتجات معينة وفق لإحتياجات الاقتصاد. ولتوضيح ذلك فإن ارتفاع الدولار مقابل الين الياباني يجعل السيارات اليابانية أقل كلفة وأكثر إغراءً للمستهلكين الأمريكيين، نظراً لجودتها وتفوقها التقني، يساهم ذلك في زيادة صادرات اليابان من السيارات مما أدى إلى ازدهار هذا المجال وتعزيز مكانته عالمياً، وعليه فإن سعر الصرف لا يقتصر على كونه أداة مالية، بل يؤدي دوراً محورياً في التوازن التجاري والاقتصاد العالمي.

3-وظيفة توزيعية:

لسعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل والثروة بين الدول عبر تأثيره على التجارة الخارجية، فعندما ترتفع قيمة الدولار، تزيد تكلفة الواردات للدول المرتبطة به مثل اليابان، مما يقلل مدخراتها من الدولار ويزيد احتياطات الولايات المتحدة، والعكس يحصل عند إنخفاضه، هذه التحولات تؤثر كذلك على حركة رؤوس الأموال العالمية، سواء لأغراض الاستثمار أو المضاربة.

الفرع الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف

أولاً: أنظمة سعر الصرف

لقد ظهرت عدة أنظمة لسعر الصرف عبر التاريخ، تهدف إلى تنظيم العلاقة بين العملات وتحقيق الاستقرار النقدي، حيث تتباين هذه الأنظمة بين الثبات والمرونة وفقاً لسياسات الدول وأهدافها الاقتصادية.

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 19.

1- نظام سعر الصرف الثابت¹

يقصد بنظام سعر الصرف الثابت قيام الدولة بربط عملتها المحلية بعملة أجنبية قوية أو بسلة من العملات أو بالذهب، بحيث تحافظ السلطات النقدية على ثبات هذا السعر باستخدام أدوات مختلفة مثل إحتياطات الصرف والتدخل في السوق، ويُعد هذا النظام من أقدم أنظمة الصرف، وقد تم إستخدامه بشكل واسع ضمن نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن ينهار في السبعينيات بسبب الضغوط الاقتصادية وتغير قواعد السوق العالمية، ويتميز النظام الثابت بإستقرار معدلات الصرف، ما يساهم في تقليل مخاطر المعاملات التجارية الدولية لكنه في المقابل يقيد السياسة النقدية ويجعلها خاضعة لضغط التوازن الخارجي، خاصة في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات، ولضمان ثبات سعر الصرف يجب توافر شرطين أساسيين هما:

أ- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب ثابتاً في جميع الدول.

ب- أن تكون حركة انتقال الذهب خالية من أي تكاليف.

2- نظام سعر الصرف المرن

يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى الطلب والعرض كأنه سلعة أخرى وعملية لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب².

وينقسم إلى أنواع³:

2-1 التعويم الموجه (المُدَار):

في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف بدون الإلتزام بقيمة أو مسار محدد سابق.

2-2 التعويم الحر

وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوة السوق ويسمح التعويم للسياسات الإقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة، لا أن تشكل قيداً.

2-3 نظام سعر الصرف المختلط

في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعمومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ويطبق في مجموعة مثل النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض والعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

¹ نذير زرقون، سعر الصرف وأثره على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2021-2022، ص 33 .

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، المرجع السابق، ص 91.

³ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2012 ص 24-25.

2-4 التعويم الغير النظيف:

ويقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على سعر صرف العملة غير الواقعي وهذا ما يشكل أضراراً بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

ثانياً: نظريات سعر الصرف:

توجد العديد من النظريات والنماذج المفسرة لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل، أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية ميزان المدفوعات، المقاربة النقدية، التي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية:

تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل¹.

حيث تفترض النظرية إهمال نفقة المعاملات، والفروق الضريبية والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الإتجار فيها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في الدولتين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة، وللنظرية صيغتان، الصيغة المطلقة والصيغة النسبية².

1-1 الصيغة المطلقة للنظرية تعادل القوة الشرائية:

ترتبط النظرية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث تفترض أن سعر الصرف يساوي نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية $S = \frac{P}{P^*}$ ، حيث P المستوى العام للأسعار في الدولة الأولى، P^* تعني المستوى العام للأسعار في الدولة الثانية، أي أن العملة المحلية يجب أن تساوي قيمة العملة الأجنبية مضروبة في السعر المحلي. إذا ارتفعت الأسعار المحلية مقارنة بالخارج، يزداد الطلب على الواردات والعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، بشرط توافر حرية التجارة وعدم تدخل الدولة.

- من انتقادات هذه النظرية³:

تعاني نظرية تعادل القوة الشرائية من صعوبات في التطبيق، أبرزها صعوبة قياس الأسعار بدقة على المدى الطويل، واحتوائها على عناصر محلية لا تدخل في التجارة العالمية، مما يضعف ارتباطها بسعر الصرف خاصة على المدى القصير. كما تؤثر عوامل أخرى على التنافسية مثل الدخل والفائدة والطلب وأذواق المستهلكين ورغم ذلك، تظل النظرية مفيدة تحليلياً، خاصة إذا أخذ الزمن بعين الاعتبار في تقدير سعر الصرف.

¹ مدحت صادق، مرجع السابق، ص 129.

² جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010 ص 89.

³ مدحت صادق، مرجع السابق، ص 131-132.

1-2 الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية¹:

تركّز الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية على التغيرات في الأسعار بين الدول بدلاً من مستوياتها المطلقة مما يجعلها أكثر واقعية، وتُظهر هذه الصيغة أن تقلبات أسعار الصرف تعكس الفروق في معدلات التضخم بين الدول، ما يوفر تفسيراً أدق لحركة أسعار الصرف بمرور الوقت مقارنة بالصيغ المطلقة.

2- النظرية الكمية للنقود²:

تركّز النظرية الكمية للنقود على العلاقة الطردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يُضعف الصادرات ويزيد الواردات نتيجة جاذبية السلع الأجنبية الأرخص نسبياً، هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع سعر الصرف في نظام الصرف الحر، أما في ظل معيار الذهب، فإن زيادة النقود تؤدي إلى خروج الذهب من الدولة، والعكس صحيح.

3- نظرية ميزان المدفوعات³:

يُعد ميزان المدفوعات أداة محورية في تحديد العلاقات الاقتصادية بين الدولة وباقي دول العالم، حيث يسجل جميع المعاملات التجارية والمالية والنقدية التي تتم مع الخارج خلال فترة زمنية معينة، مما يجعله عاملاً مؤثراً على تحديد سعر الصرف.

تعكس البيانات المسجلة في ميزان المدفوعات مستوى التدفقات المالية والتجارية بين الدولة والعالم، وبالتالي تساهم في تحديد قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويختلف تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف تبعاً لنظام الصرف المتبع، ففي ظل نظام الصرف العائم، يتغير سعر الصرف تلقائياً وفقاً لقوى العرض والطلب، بينما في نظام الصرف الثابت تتدخل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي، للحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال عمليات السوق المفتوحة أو تعديل الاحتياطات النقدية.

العجز أو الفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف، فالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف (ارتفاع سعر الصرف)، وعلى العكس فالفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف)، ولشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، ورصيد العمليات المالية.

يؤدي الفائض في الميزان التجاري إلى دعم قيمة العملة المحلية، في حين أن العجز فيه قد يؤدي إلى تراجع قيمتها، ومع ذلك لا يمكن التسرع في استخلاص النتائج بناءً على هذا الرصيد فقط لأنه لا يأخذ في الاعتبار التدفقات المالية التي قد تعوّض أثر الفائض أو العجز الناتج عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

¹ جوزيف دانيالز، ديفيد فانيوز، مرجع السابق، ص 96-94.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 87.

³ تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013-2014، ص 13-14.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

أما رصيد ميزان العمليات الجارية، فهو يوفر رؤية شاملة عن الوضع الاقتصادي للدولة، مما يساعد في تحديد ما إذا كانت الدولة تعمل ضمن إمكانياتها أو تتجاوزها، فعندما يكون هذا الرصيد إيجابياً تتحسن قيمة العملة، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، بينما في حالة العجز تتراجع قيمة العملة ويرتفع سعر الصرف، دون الأخذ في الاعتبار تأثير التدفقات المالية على هذه التغيرات.

رصيد العمليات المالية يجمع كل من رصيد العمليات الجارية وحساب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعتبر رصيد العمليات المالية أداة يعتمد عليها لشرح تغيرات سعر الصرف، فالرصيد الموجب لهذا الحساب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وعلى العكس الرصيد السالب يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. معاملات السلع والخدمات تؤدي إلى حركات رؤوس الأموال في المدى القصير، المتوسط والطويل فالعجز في ميزان العمليات الجارية يجب أن يمول برصيد العمليات المالية، أي بدخول رؤوس الأموال أو بتغير احتياطات الصرف وذلك حسب نظام الصرف المتبع، وبالتالي تدفقات السلع والخدمات المسجلة في ميزان العمليات الجارية ليست الوحيدة التي تؤثر على قيمة العملة المحلية، فحركات رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها أن تعوض العجز أو الفائض في العمليات الجارية¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف ومخاطرها

سننظر في هذا الجزء إلى العوامل التي لها تأثير على سعر الصرف وأهم مخاطرها.

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف نذكر منها ما يلي²:

- 1- ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، خاصة إذا لم تتخذ سياسات نقدية ومالية مناسبة، بينما قد يؤدي الركود إلى تخفيض العملة ثم ارتفاعها لاحقاً نتيجة تحفيز النشاط الاقتصادي.
- 2- ارتفاع الصادرات وتحقيق فائض في الحساب الجاري يؤديان إلى تدفق العملات الأجنبية، ما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية.
- 3- من خلال بيع أو شراء العملة المحلية في السوق، يمكن للسلطة النقدية التأثير مباشرة في قيمة العملة.
- 4- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي المحلي يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويرفع من قيمتها، أما ارتفاع أسعار الفائدة الدولية فيدفع المستثمرين نحو العملات الأجنبية ذات العوائد الأعلى، وبالتالي خفض قيمة العملة المحلية.
- 5- يشكل أحد العوامل الحاسمة في جذب الاستثمار الأجنبي، غياب الاستقرار يثني رؤوس الأموال عن الدخول مما يضعف قيمة العملة.

¹ تواتي خديجة، مرجع السابق، ص 15.

² بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2014، ص 69-70.

ثانياً: مخاطر سعر الصرف¹:

1-المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2-مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على لأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3-مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الإستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها، مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.

4-مخاطر الأسعار :

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

- النوع الأول: أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون إستحقاق عمليات الإقراض والإقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك إختلاف في تاريخ شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة .
- النوع الثاني: أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكس المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

أصبح قطاع التجارة الخارجية أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي، حيث يلعب دوراً محورياً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، اكتسبت السياسات التجارية أهمية متزايدة كأداة فعالة لتعزيز المكاسب الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية.

¹ درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2 ص11-12.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية بمثابة جسر يربط بين الدولة وبقية العالم، وهي القوة المحركة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه كل دولة، يتجسد هذا النمو في زيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما توفره الصادرات من عملة أجنبية من جهة، وتوجيه الفائض الإنتاجي نحو أسواق أخرى من جهة أخرى.

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

يقصد بالتجارة الخارجية " عملية تبادل السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج المختلفة بين دولتين أو أكثر، بهدف تحقيق منافع متبادلة تعود على جميع أطراف التبادل، سواء من خلال التخصص وتقسيم العمل أو من خلال الاستفادة من الفروقات النسبية في الموارد والإمكانات الاقتصادية"¹.

وتعرف أيضاً بأنها: " هي نشاط إقتصادي يتمثل في إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، ويتم هذا التبادل وفق شروط السوق الدولية، ويُعد وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال الاستفادة من المزايا النسبية بين الدول"².

وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: " عملية اقتصادية تتمثل في انتقال وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، بهدف تحقيق منافع متبادلة تقوم على أساس المزايا النسبية والتخصص الدولي، وتُعد أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد في إطار السوق الدولية.

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

وتتمثل فيما يلي³:

- 1- القدرة على دعم العديد من المشروعات من خلال الاستثمار المباشر وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة من خلال الاستيراد بالنسبة للدول النامية .
- 2- القدرة على الاستفادة من القوى العاملة والخبرات الأجنبية، حيث أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يتطلب وجود كوادر فنية ماهرة وأيدٍ عاملة قد تكون غير متوفرة في البلد.
- 3- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد الآلات والسلع الاستثمارية التي لا يُنتجها الاقتصاد المحلي.

¹بوشعور عبد القادر، "دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2021، ص. 15.

²محمد عمار، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الكتب الوطنية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2021، ص. 102.

³عبد المطلب، عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، ط1، دار الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص 375-376.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

- 4-زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التخصص في السلع التي تتمتع الدولة فيها بميزة نسبية وتنافسية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتعزيز رفاهية المواطنين.
- 5-القدرة على اكتساب التقنية والتكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة تقنيًا، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

هناك العديد من النظريات التي تفسر التجارة الخارجية وتساعد في فهم كيف ولماذا تتم التجارة بين الدول. فيما يلي بعض من أبرز النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع.

أولاً: نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) لآدم سميث:

حيث ركز آدم سميث على تفسير اسباب قيام التجارة بين الدول وقرر ان سبب الاختلاف هو في مزايا المطلقة بين الدول في انتاج سلعة معينة أو خدمة واحدة ينتجها بلدان في ان واحد، ويعني ذلك ان الفكرة العامة للنظرية هو ان المنفعة المطلقة لدولة عندما تنتج تلك السلعة بأقل تكلفة من دولة اخرى يمكنها تصدير تلك السلع للدول التي لا تستطيع إنتاجها بنفس الكفاءة، مبررا "آدم سميث" أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة أي بتكلفة أقل، وبالتالي ننتج بكميات أكبر نغطي السوق المحلي ونستحوذ على السوق الأجنبي¹.

ثانياً: نظرية الميزة النسبية لادافيد ريكاردو:

اعتمد ريكاردو في تفسيره على التكاليف النسبية وليس المطلقة، ففي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية من الدول الأخرى، ثم تقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تنتجها دولة أخرى بنفقات نسبية أقل².

ثالثاً: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج " نظرية هكشر وأولين "

اعتبر هكشر وأولين أن الميزة النسبية وحدها غير كافية لقيام التجارة الخارجية، بل ربطها بالوفرة النسبية في عوامل الإنتاج، إذ تمتلك كل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر السلع التي تعتمد على عامل الإنتاج الأكثر وفرة لديها نسبياً، في حين أنها تستورد السلع التي تعتمد على عوامل إنتاج نادرة لديها من الخارج³.

رابعاً: نظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج (سامويلسون)

النظرية تقول إن التجارة الحرة بين الدول يمكن أن تجعل الأجور وأسعار الفائدة تتساوى بينها، وذلك من خلال الدول التي لديها عمالة رخيصة تخصص في إنتاج السلع التي تحتاج لعمالة كثيفة، واما الدول التي لديها رأس مال كبير تخصص في إنتاج السلع التي تحتاج لرأس مال كثيف، عندما تزيد التجارة يزيد الطلب على العمالة في الدول كثيفة العمالة، فترتفع الأجور في المقابل، تنخفض الأجور في الدول التي لديها رأس مال كبير بسبب قلة الطلب على العمالة مع الوقت، تتقارب الأجور وأسعار الفائدة بين الدول حتى تصبح متساوية.

¹ رشاد العصار وآخرون، المرجع السابق ص 21.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولية نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007 ص 39.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2005، ص 116.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

النظرية تفترض أن التجارة حرة تمامًا وبدون قيود، وهو شيء نادر في الواقع، أيضًا تفترض أن العملة ورأس المال يتحركان بحرية داخل الدولة، وهذا ليس دائمًا ممكنًا، الحكومات قد تتدخل بسياسات مثل الحد الأدنى للأجور، مما يعيق تحقيق التعادل برغم من ذلك فإن النظرية تساعدنا على فهم كيف تؤثر التجارة على اقتصادات الدول وأسعار العملة ورأس المال¹.

خامسًا: نظرية هيكس قدمها الاقتصادي جون هيكس (John Hicks)

تركز النظرية على أن التقدم التكنولوجي، رغم أنه يُحسن الإنتاجية، قد يؤدي إلى تدهور شروط التجارة الخارجية في الدول النامية، السبب هو زيادة المعروض من الصادرات، مما يخفض أسعارها ويقلل قيمتها مقارنة بالواردات تُعرف هذه الظاهرة بـ"مفارقة التقدم التكنولوجي"، وتظهر بشكل أوضح في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام.

الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تحدد الدولة موقفها تجاه التبادل التجاري الخارجي عبر سياسة التجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية متعددة ومتنوعة، وبناءً على ذلك تُشكّل الدولة معالم سياستها التجارية الخارجية بما يتماشى مع مصالحها على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

أولًا: تعريف سياسات التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة"².

وتعرف أيضًا على أنها: "مجموعة من البرامج والإجراءات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى، باستخدام أدوات مختلفة كالتعريف الجمركي، الحصص الكمية، الاتفاقيات التجارية، والحوافز التصديرية، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية (كالنمو والتصنيع)، وأهداف اجتماعية (كخلق فرص العمل)، وأهداف سياسية (كحماية الأمن الاقتصادي وتعزيز النفوذ الدولي)"³.

وانطلاقًا مما سبق يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "برنامج حكومي منظم يضم مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم وتوجيه علاقاتها التجارية مع الخارج، باستخدام أدوات كالتعريف الجمركي، الحصص، الاتفاقيات التجارية، والدعم التحفيزي، بهدف تحقيق أهداف استراتيجية تشمل النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، تعزيز ميزان المدفوعات، والحفاظ على التوازنات الاجتماعية والسياسية".

¹Samuelson, P. A. (1948). *International Trade and the Equalization of Factor Prices*. Economic Journal, 58, p163-184.

²عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12.

³عبد الحميد براهيم، السياسة الاقتصادية في الجزائر: رؤية تحليلية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2021، ص. 213.

ثانياً: أهداف السياسة التجارية

تعمل الدول على تنفيذ سياستها التجارية من خلال اتخاذ إجراءات متنوعة في إطار علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتختلف هذه الأهداف باختلاف مستوى تطور الدول، ففي الدول المتقدمة، يتركز الهدف الرئيسي للسياسة التجارية على تحقيق التشغيل الكامل، بينما تسعى الدول النامية من خلال سياستها التجارية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف كما يلي:

• الأهداف الاقتصادية: تتمثل في¹:

- 1- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- 2- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- 3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- 4- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- 5- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

• الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- 1- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- 2- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- 3- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

• الأهداف الإستراتيجية:

- 1- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- 2- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبنترول.

ثالثاً: اتجاهات السياسة التجارية

السياسة التجارية الدولية هي مزيج من سياستي التبادل الحر والحماية، إذ لا توجد دولة تنفذ أيًا منهما بشكل مرتفع فالتبادل الحر الكامل، التي تتعدم فيها كل أساليب التدخل، وكذلك الحماية التامة، التي تعني الانفراد التام ليستا عمليتين حقيقتين، لذلك تعتمد الدول على مستوى نسبي من الانفتاح أو الحماية، بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية وظروفها المحلية والدولية، لتحقيق التوازن بين تنشيط التجارة وحماية الإنتاج المحلي.

¹ عادل احمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 239.

1- سياسة الحماية التجارية:

وتعني "الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة"¹. وتسمى أيضا "سياسة تقييد التجارة الدولية، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات"².

2- سياسة الحرية التجارية:

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها: "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات³، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية". وتعرف أيضا على أنها: "عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار"⁴.

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية

الفرع الأول: تأثير سعر الصرف على الصادرات

عندما تتخفف قيمة العملة الوطنية، تصبح المنتجات المحلية أرخص في الأسواق الخارجية، مما يجعلها أكثر تنافسية ويؤدي إلى زيادة الطلب عليها من قبل المستوردين الأجانب، هذا التأثير الإيجابي يعزز حجم الصادرات ويزيد من عائدات الدولة من النقد الأجنبي⁵. كما أن ضعف العملة يساهم في رفع الإيرادات المالية للشركات المصدرة عند تحويل أرباحها من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، مما يدعم الإنتاج المحلي والصناعات التصديرية⁶.

¹ زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 296 .

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، سلسلة للدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 131.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003/2004، ص 249.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص 158.

⁵ Goldstein, M. & Khan, M. (1985). "Income and Price Effects in Foreign Trade." dans Handbook of International Economics. Journal of International Economics, vol. 1, pp. 143-185.

⁶ IMF (2020). "Exchange Rates and External Stability." International Monetary Fund

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

على العكس من ذلك، عندما ترتفع قيمة العملة الوطنية، تصبح السلع المحلية أغلى في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها وتقليل قدرتها التنافسية، هذا الوضع قد يؤثر سلباً على الصادرات، خاصة إذا كانت تعتمد على الأسواق الخارجية بشكل كبير¹.

الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

عند انخفاض قيمة العملة الوطنية، ترتفع تكلفة السلع المستوردة، حيث تصبح المنتجات الأجنبية أغلى عند تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، مما قد يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي².

كما أن ارتفاع أسعار الواردات قد يدفع المستهلكين والشركات إلى البحث عن بدائل محلية، مما يشجع على تنمية الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات³.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت الموضوع، أثر التغيرات في سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 1990-2023)، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة بلعدي زكرياء

بعنوان: "أثر تقلبات أسعار الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL خلال الفترة (1990-2019)"، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2021-2022.

هدفت الدراسة إلى:

تحليل طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري ومستوى تحرير التجارة الخارجية، من خلال التفرقة بين تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية باستخدام نموذج NARDL غير الخطي، وذلك في إطار محاولة فهم ما إذا كانت هذه التقلبات تعيق أو تحفز تحرير المبادلات التجارية الخارجية، وما مدى استجابة الاقتصاد الجزائري لهذه التغيرات في المدى القصير والطويل.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

¹ Dornbusch, R. (1988). "Exchange Rate Economics: Where Do We Stand?" Brookings Papers on Economic Activity, 1, 143-185.

² Mundell, R. A. (1961), "A Theory of Optimum Currency Areas", American Economic Review, 51(4), P 657-665.

³ Rodrik, D. (2008). "The Real Exchange Rate and Economic Growth," Brookings Papers on Economic Activity, 2, P 365-412.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

- 1- أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة غير خطية بين تقلبات سعر الصرف ودرجة تحرير التجارة الخارجية، أي أن الأثر لا يكون متماثلًا في حالتي ارتفاع وانخفاض قيمة الدينار.
- 2- الصدمات السلبية (أي انخفاض قيمة الدينار) كانت أكثر تأثيرًا على تحرير التجارة مقارنة بالصدمات الإيجابية.
- 3- تشير النتائج إلى أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لم يكن دائمًا مرهونًا بتحسين سعر الصرف، بل غالبًا ما كان مرتبطًا بعوامل خارجية كعوائد النفط والقرارات التنظيمية.
- 4- توصي الدراسة بضرورة تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية، لضمان استفادة أفضل من سياسات تحرير التجارة وتقلبات سعر الصرف.

ثانيًا: دراسة لكهام عبد الكريم

بعنوان: "إدارة سعر الصرف وتعديل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2، السنة الجامعية 2015-2016. هدفت الدراسة إلى:

تحليل دور سياسة إدارة سعر الصرف في ضبط اختلالات ميزان المدفوعات الجزائري، مع دراسة العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار وتحركات مكونات الحساب الجاري والرأسمالي. وقد استخدمت الدراسة نماذج قياسية من نوع VECM لتحديد طبيعة العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل، مع التركيز على تأثير أسعار النفط وتدفقات رؤوس الأموال.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات، مع تأثير واضح لتغيرات أسعار النفط على استقرار العملة.
- 2- رغم تخفيضات الدينار الجزائري، لم يتحسن الميزان التجاري بشكل دائم، ما يشير إلى ضعف فعالية آلية تعديل سعر الصرف في ظل بنية إنتاجية غير مرنة.
- 3- بيّنت نتائج النماذج أن تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، خاصة غير المصرفية خلال الفترة (2005-2013)، لعبت دورًا بارزًا في تغطية عجز الحساب الجاري.
- 4- أوصت الدراسة بتكثيف الجهود نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع التصدير خارج المحروقات من أجل تحسين كفاءة سياسة سعر الصرف كأداة لضبط ميزان المدفوعات.

ثالثا: دراسة بوشطة يحيى

بغنوان: "تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء التجارة الخارجية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2012"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2013-2014.

هدفت الدراسة إلى:

تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على مؤشرات التجارة الخارجية، من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك وتحليل السببية. وركزت الدراسة على تحديد ما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على قيم الصادرات والواردات، في ظل انفتاح تجاري محدود وهيمنة قطاع المحروقات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وبعض متغيرات التجارة الخارجية، خاصة قيمة الواردات، إلا أن العلاقة مع الصادرات كانت ضعيفة بسبب ضعف التنوع الإنتاجي.
- 2- لم يكن لتخفيض سعر الصرف أثر كبير على رفع الصادرات غير النفطية، بسبب محدودية القاعدة الصناعية والتجارية.
- 3- سجلت الدراسة تأثيرًا مباشرًا لتقلبات سعر الصرف على ارتفاع فاتورة الاستيراد، خاصة في ظل الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية والوسيلة.
- 4- أوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية، مع اعتماد سياسات صرف مرنة مدعومة بإصلاحات اقتصادية هيكلية لتحسين الأداء التجاري.

رابعا: دراسة زيرمي نعيمة

بغنوان: "سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي وتحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى:

تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي والاسمي على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وتحديد العلاقة بين هذه التقلبات ومكونات الحساب الجاري، خصوصًا الميزان التجاري، مع تقييم مدى فعالية سياسات سعر الصرف المعتمدة في تحسين مركز الجزائر الخارجي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- سجلت الدراسة ضعفًا في استجابة ميزان المدفوعات لتغيرات سعر الصرف بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على صادرات المحروقات.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

2- أشارت النتائج إلى أن الانخفاض المتتالي لقيمة الدينار لم يكن له أثر واضح في تحسين الميزان التجاري، بل ساهم في ارتفاع تكاليف الواردات.

3- أوضحت أن عدم تنويع الصادرات وغياب تنافسية المنتجات المحلية يشكلان حاجزاً أمام الاستفادة من سياسة تخفيض العملة.

4- أوصت بتبني سياسة صرف مرنة مصحوبة بإصلاحات اقتصادية عميقة تهدف إلى تقوية الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد، بما يعزز من قدرة الجزائر على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق استقرار في ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقننا من هذه الدراسات.

الجدول 1: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

إسم الدراسة	التشابه أوجه	الاختلاف أوجه	ويمكن الاستفادة منها
زكرياء بلعدي (2021-2022)	استخدمت الدراسات جميع لتحليل وتهدف قياسية نماذج على الصرف سعر تقلبات أثر الخارجي الاقتصاد متغيرات.	الخطية غير العلاقة على ركزت الصرف سعر تقلبات بين الخارجية التجارة وتحرير NARDL. نموذج باستخدام	الإيجابية الصدمات بين التفرقة ضرورة المختلف وتأثيرها الصرف لسعر والسلبية التجاري التحرير على
الكريم عبد لكهام (2015-2016)	سعر بين العلاقة تحليل المدفوعات وميزان الصرف دراسة مع مشترك كهدف. زيرمي	الصرف سعر إدارة على ركزت ميزان تعديل في وتأثيرها نموذج باستخدام المدفوعات VECM.	سياسة فعالية لتحسين الاقتصاد تنويع أهمية الصرف سعر
يحيى بوشطة (2013-2014)	جزائرية بيانات على الاعتماد أثر وتحليل المدى طويلة الصرف سعر تقلبات	التجارة أداء على ركزت الصادرات ومكونات الخارجية والواردات	الإنتاجية القاعدة تنوع دعم على التركيز التجارة على الصرف أثر لتحسين
نعيمة زيرمي (2015-2016)	سعر أثر تفسير محاولة ميزان على الصرف من كالعديد المدفوعات الدراسات	الحساب على الأثر حللت وبيّنت خاص بشكل الجاري الدينار خفض فعالية ضعف	لزيادة شاملة اقتصادية بإصلاحات أوصت الصرف سعر سياسة فعالية

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة عبود عبد المجيد

بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري" - دراسة قياسية باستخدام نماذج اشعة انحدار الذاتي (VAR) خلال فترة 1990-2015 مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المجلد.1، العدد.4، صفحة 175-197 السنة 2017.

هدفت هذه الدراسة:

- 1-تحديد المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.
 - 2-إظهار تطور كل من سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 3-تحليل أثر سياسة سعر الصرف على وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- 1-عدم وجود تأثير يذكر لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال.
 - 2-أظهرت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأ التنبؤ برصيد الميزان التجاري والرصيد الكلي لميزان المدفوعات.
 - 3-أسعار النفط لها قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير تذبذبات الميزان التجاري والرصيد الكلي، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية.
 - 4-مساهمة أسعار النفط في استقرار ميزان المدفوعات أكبر مقارنة بسعر الصرف، ما يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

ثانياً: دراسة شريف غياط وجمال مساعدي

بعنوان "مدى تأثير سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1988-2017، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، المجلد 7، العدد 2، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- 1-التعرف إلى مفهوم الصرف وسعر الصرف، وكذا البحث في تحليل إشكالية التقلبات أو التغيرات في التجارة الخارجية الجزائرية.
- 2-الاهتمام بدراسة سعر الصرف والصادرات والواردات وتوضيح مدى تأثير الأول بتقلبات الثاني.
- 3-معرفة التغيرات أو التقلبات التي تحدث في الصادرات والواردات، ومن ثم الآثار الناجمة عن ذلك على نظام سعر صرف الدينار الجزائري، أو بالأحرى تشخيص التذبذب في الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، والذي بدوره يؤدي إلى تغير سعر صرف الدينار الجزائري، وبالتالي محاولة معرفة مختلف الوضعيات، التي يتأثر بها سعر الصرف.
- 4-البحث في كيفية الوصول إلى التوازن في سعر الصرف والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أثبتت الاختبارات القياسية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى علاقة في الأجل القصير، تبين أن هناك تأثيرًا للواردات على سعر الصرف، وكانت العلاقة بينهما سلبية.
- 2- النموذج المستخدم مقبول إحصائيًا، حيث لم تظهر مشاكل في بواقي النموذج، كما أنه يتمتع بمعنوية كلية وقوة تفسيرية عالية جدًا بلغت 98%.
- 3- أظهرت الدراسة أن النموذج مستقر عبر الزمن، مما يجعله صالحًا للتنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية.

ثالثًا: دراسة وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار

بعنوان "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان التجاري للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة في الفترة 1995-2022، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 2، السنة 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى

- قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للاقتصاد الهندي والمملكة المتحدة، خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أظهرت الدراسة أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري: وهذا التأثير في كل من الهند (كاقتصاد صاعد) والمملكة المتحدة (كاقتصاد متقدم)، تتماشى هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات أرخص نسبيًا والواردات أغلى، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري.
- 2- مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري:
 - 1-2 في الهند، أوضح معامل التحديد (R^2) أن 43% من التغيرات في الميزان التجاري الهندي خلال الفترة المدروسة ترجع إلى التغيرات في سعر صرف الروبية الهندية، مما يشير إلى تأثير قوي لسعر الصرف على الميزان التجاري.
 - 2-2 في المملكة المتحدة، أظهر معامل التحديد (R^2) أن 20% من التغيرات في الميزان التجاري البريطاني تعود إلى تقلبات سعر صرف الجنيه الإسترليني، مما يدل على أن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري أقل مقارنة بالهند.
- 3- مقارنة بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة:
 - 1-3 أكدت الدراسة أن الاقتصادات الصاعدة أكثر تأثرًا بتقلبات سعر الصرف على ميزانها التجاري مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.
 - 2-3 يرجع ذلك إلى أن الدول المتقدمة تمتلك أنظمة اقتصادية أكثر تنوعًا واستقرارًا، مما يقلل من تأثير تغيرات سعر الصرف على تجارتها الخارجية، بينما تعتمد الاقتصادات الصاعدة بشكل أكبر على سعر الصرف في تحديد تنافسية صادراتها.

رابعاً: دراسة وفاء بومدين ومحمد الخميسي بن رجم

بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1990-2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، السنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

1-إظهار العلاقة بين السعر الصرف وميزان التجاري.

2-قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1-وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري في كل من الأجلين القصير والطويل، مما يعني أن ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري، والعكس صحيح.

2-تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري تم قياسه باستخدام نموذج ARDL، والذي أكد التأثير السلبي لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

3-تشير النتائج إلى هشاشة الميزان التجاري الجزائري أمام تغيرات سعر الصرف، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات وعائدات الصادرات النفطية التي تتأثر بسعر الصرف.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقننا من هذه الدراسات.

الجدول 2: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
الدراسة الأولى: عبود عبد المجيد (2017)	تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف وأداء الميزان التجاري، مع تفاوت التأثيرات وفقاً للدولة والفترة الزمنية، في الجزائر أظهرت الدراسات (الأولى والرابعة) أن أسعار النفط تعد العامل الرئيسي المؤثر في تحديد الميزان التجاري، متفوقة بذلك على تأثير سعر الصرف. جميع	1-فترة الدراسة: 1990-2015 2-المنهجية الدراسة: نموذج VER 3-نتائج الدراسة: ركزت على ميزان المدفوعات الجزائري وليس فقط الميزان التجاري، ووجدت أن سعر الصرف لا يؤثر على حساب رأس المال، بينما النفط هو المحدد الأساسي للميزان التجاري.	- ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بأسعار النفط أكثر من تأثير سعر الصرف. - سعر الصرف له تأثير محدود على حساب رأس المال.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

- سعر الصرف يتأثر بشكل مباشر بحجم الواردات والصادرات، خاصة أن زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري. - وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.	1-فترة الدراسة: 1988-2017 2-منهجية الدراسة: تحليل قياسي للعلاقات بين الصادرات والواردات وسعر الصرف 3-نتائج الدراسة: درست العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات وليس فقط الميزان التجاري، ووجدت أن الواردات تؤثر سلبًا على سعر الصرف، أي أن زيادة الاستيراد تؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار.	الدراسات اعتمدت على نماذج اقتصادية قياسية مثل VAR و ARDL لقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. الدراسة الثانية: شريف غياط وجمال مساعدي (2021)
-الاقتصاديات الصاعدة أكثر تأثرًا بتقلبات سعر الصرف مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة. - زيادة سعر الصرف تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات.	1-فترة الدراسة: 1995-2022 2-منهجية الدراسة: تحليل تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري باستخدام معامل التحديد R^2 3-نتائج الدراسة: قارنت بين اقتصاد صاعد (الهند) واقتصاد متقدم (المملكة المتحدة)، ووجدت أن الهند أكثر تأثرًا بتقلبات سعر الصرف مقارنة بالمملكة المتحدة، حيث يفسر سعر الصرف 43% من التغيرات في الميزان التجاري الهندي مقابل 20% فقط في المملكة المتحدة.	الدراسة الثالثة: وسام عبد الفتاح النجار (2024)
- أكد نموذج ARDL أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبًا على الميزان التجاري الجزائري. - الاقتصاد الجزائري هش أمام تغيرات سعر الصرف بسبب الاعتماد الكبير على الواردات وعائدات النفط.	1-فترة الدراسة: 1990-2017 2-منهجية الدراسة: نموذج ARDL 3-نتائج الدراسة: أكدت وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري في الأجلين القصير والطويل، مما يدل على هشاشة الميزان التجاري أمام تغيرات سعر الصرف.	الدراسة الرابعة: وفاء بومدين ومحمد الخميس (2019)

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

First, the study by Richard K. Abrams,

مقال بعنوان: "تدفقات التجارة الدولية في ظل أسعار الصرف المرنة"

مقال نُشر في المراجعة الاقتصادية في عدد مارس 1980، من إصدار بنك الاحتياطي الفيدرالي لكانساس سيتي.

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الدولية، لا سيما تقلبات أسعار الصرف.
 2. دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الثنائية بين الدول.
 3. تقدير الخسائر التجارية الناتجة عن عدم اليقين في أسعار الصرف خلال الفترة من 1973 إلى 1976.
- اختتمت الدراسة بعدة نتائج رئيسية، من بينها:
1. الدخل والمسافة والانتماء إلى منظمات تجارية تؤثر بشكل كبير على حجم التجارة الدولية.
 2. عدم استقرار أسعار الصرف يقلل من حجم التجارة الدولية.
 3. الدول ذات الدخول المتقاربة تميل إلى زيادة حجم تجارتها الثنائية.
 4. لو كانت أسعار الصرف مستقرة كما في عام 1970، لكان حجم التجارة أعلى بكثير، بينما لو كانت غير مستقرة كما في عام 1971، لكان حجم التجارة قريباً من مستواه الفعلي.

Secondly, the study by Ghulam Mujtaba Chaudhary, Shujahat Haider Hashmi, and Muhammad Asif Khan.

العنوان: سعر الصرف والتجارة الخارجية: دراسة مقارنة بين الدول الكبرى في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا
المجلة: العلوم الاجتماعية والسلوكية.

سنة النشر 2016، الناشر Elsevier

أهداف الدراسة:

1. تحليل العلاقة بين أسعار الصرف والصادرات/الواردات في اقتصادات دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.
 2. فحص العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية باستخدام نموذج ARDL.
 3. تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 2010.
- النتائج الرئيسية للدراسة:

1. تم التوصل إلى علاقة طويلة الأجل بين أسعار الصرف والصادرات في كل من باكستان، الهند، بنغلاديش، سريلانكا، وإندونيسيا.

2. لم تُسجل علاقة طويلة الأجل بين أسعار الصرف والواردات باستثناء سريلانكا.
3. لم تُلاحظ علاقة ذات دلالة إحصائية على المدى القصير بين أسعار الصرف والصادرات أو الواردات في معظم الدول المشمولة بالدراسة.
4. كان تأثير سعر الصرف على الصادرات هو الأعلى في بنغلاديش (3.58%)، مقارنة بباكستان (1.82%) والهند (2.92%).
5. لو كانت أسعار الصرف مستقرة كما في عام 1970، لكان حجم التجارة أعلى بكثير، أما في حال كانت غير مستقرة كما في عام 1971، لكان حجم التجارة قريباً من مستواه الفعلي.

Third. The study by Dina Nabil Elshahawany and Basma Elsayed Selim Ward,

العنوان: "أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر"
المجلة: مجلة بحوث الأعمال – كلية التجارة، جامعة الزقازيق، تاريخ النشر يوليو 2022
أهداف الدراسة:

1. تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي.
 2. دراسة تأثير تقلب سعر الصرف على الأداء الاقتصادي في مصر.
 3. تقييم نتائج تحرير تدفقات رؤوس الأموال على استقرار سعر الصرف.
- النتائج الرئيسية للدراسة:**
1. تقلبات سعر الصرف لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في مصر.
 2. زيادة حالة عدم اليقين في أسعار الصرف تؤثر سلباً على الاستثمار والتجارة.
 3. تحرير تدفقات رؤوس الأموال ساهم في زيادة تقلبات سعر الصرف.
 4. لو تم الحفاظ على استقرار سعر الصرف، لكان النمو الاقتصادي في مصر أكثر استدامة.

Quad, The study by Salima Benzaama and Djilali Boudraf,

العنوان: "قراءة تحليلية لأثر سعر صرف الدولار واليورو على التجارة الخارجية (حالة الجزائر 2005-2016)"
المجلة: الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 1، تاريخ النشر مارس 2019
أهداف الدراسة:

1. تحليل أثر سعر صرف الدولار واليورو على التجارة الخارجية للجزائر.
 2. دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء التجارة الخارجية.
 3. تقييم دور سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- النتائج الرئيسية للدراسة:**
1. يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تشكيل التجارة الخارجية الجزائرية.
 2. أثرت تقلبات سعر صرف الدولار واليورو على ميزان التجارة في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

3. يتأثر أداء التجارة بالسياسة النقدية الجزائرية والظروف المالية الخارجية.

4. يمكن أن تُسهم سياسة صرف أكثر استقرارًا في تحسين نتائج التجارة وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

جدول 3: مقارنة بين دراستنا والدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	الفائدة المستخلصة	أوجه الاختلاف
International Trade Flows Under Flexible Exchange Rates (1980)	- تناول العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية. - التركيز على أثر الاستقرار مقابل التقلب في سعر الصرف.	- دراسة قديمة نسبيًا. - تركيز على فترة محددة (1973-1976) وسياق عالمي.	- تأكيد أهمية استقرار سعر الصرف لزيادة تدفقات التجارة. - توفير إطار نظري يمكن البناء عليه.	- دراسة قديمة نسبيًا. - تركيز على فترة محددة (1973-1976) وسياق عالمي.
Exchange Rate and Foreign Trade: A Comparative Study... (2016)	- تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية باستخدام بيانات طويلة الأجل. - استخدام نموذج ARDL كما في بعض الدراسات الحديثة.	- تركيز على دول آسيوية، وليس الجزائر. - اهتمام خاص بالفرق بين الصادرات والواردات.	- منهجية تحليل متقدمة (ARDL). - إبراز أهمية الفروق الإقليمية في التأثيرات.	- تركيز على دول آسيوية، وليس الجزائر. - اهتمام خاص بالفرق بين الصادرات والواردات.
The Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt (2022)	- دراسة بلد نامٍ مثل الجزائر - تناول تأثير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي.	- تركيز على النمو الاقتصادي بدلاً من التجارة الخارجية.	- الربط بين استقرار سعر الصرف والنمو الاقتصادي المستدام. - فهم الآثار غير المباشرة لتقلبات سعر الصرف.	- تركيز على النمو الاقتصادي بدلاً من التجارة الخارجية.
Analytical Reading... Case of Algeria (2019)	- تناول نفس البلد الجزائر - تحليل العلاقة بين الدولار/اليورو والتجارة الخارجية.	- فترة زمنية مختلفة. - تركيز جزئي على السياسات النقدية وتأثير العملات الأجنبية تحديدًا.	- توفير خلفية محلية مباشرة. - تعزيز فهم أثر العملات الأجنبية الرئيسية على التجارة الجزائرية.	- فترة زمنية مختلفة. - تركيز جزئي على السياسات النقدية وتأثير العملات الأجنبية تحديدًا.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري الذي يحيط بموضوع العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية وذلك عبر عرض مجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية والنظريات المفسرة، إلى جانب التطرق إلى الأدبيات السابقة ذات الصلة، وقد قُسم هذا الفصل إلى ثلاث مطالب رئيسية تشمل التعريف بسعر الصرف، التجارة الخارجية، ثم العلاقة بينهما.

في البداية، تم التطرق إلى سعر الصرف عبر تعريفه، مع بيان أنواعه الأساسية حيث كل نوع يعكس سياسة معينة تتبعها الدولة في إدارة عملتها، وقد أُشير إلى الوظائف الأساسية لسعر الصرف في الاقتصاد، كما تناول الفصل الأنظمة المعتمدة في تحديد سعر الصرف، والنظريات المختلفة التي فسّرت سلوكه، وتبرز هذه النظريات العوامل المؤثرة في تحديد السعر الحقيقي للعملة وتساعد في فهم آليات تحركه، إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف.

أما بخصوص التجارة الخارجية، فقد تم تقديم تعريف شامل مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي، تنوع مصادر الدخل، وتلبية حاجات لا يمكن تغطيتها محلياً، كما استعرض الفصل أبرز النظريات المفسرة للتجارة الدولية، مثل نظرية الميزة النسبية لريكاردو، ونظرية هيكر-أولين، كما تم التطرق إلى السياسات التجارية التي تنتهجها الدول، سواء تلك الحمائية التي تسعى لحماية الإنتاج المحلي، أو التحريرية التي تشجع الانفتاح التجاري والمنافسة.

في الجزء الأخير من الفصل، تم التركيز على العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث أظهرت الأدبيات أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على كل من الصادرات والواردات، فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تصبح الصادرات أكثر تنافسية في السوق العالمية، مما يعزز الطلب عليها، بالمقابل يؤدي ارتفاع قيمة العملات الأجنبية إلى زيادة كلفة الواردات، ما قد يُقلص من حجمها غير أن فعالية هذا التأثير تبقى رهينة بعوامل أخرى، من أبرزها مرونة الطلب على الصادرات والواردات، الهيكل الإنتاجي، ومستوى الاعتماد على الخارج، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع وبيننا نتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة والطرق المتبعة في الدراسة وما يمكن الاستفادة من تلك الدراسات.

فقد تبين أن سعر الصرف لا يُعد مجرد أداة تقنية في السياسة النقدية، بل يلعب دوراً محورياً في توجيه التبادل التجاري للدولة، ويتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والنقدية، مثل التضخم، أسعار الفائدة، ومستوى احتياطات النقد الأجنبي، كما أن اختيار الدولة لنظام صرف معين - سواء كان ثابتاً أو مرناً - يعكس فلسفة اقتصادية معينة تؤثر بشكل مباشر على أداء قطاع التجارة الخارجية.

كذلك أظهرت النظريات الاقتصادية، مثل نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية الميزان التجاري، كيف أن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تحفز الصادرات أو تقيد الواردات، لكن هذا التأثير ليس حتمياً، بل يخضع لعوامل وسيطة، كمرونة الطلب الخارجية، بنية الاقتصاد، ومستوى انفتاحه، ومن جانب آخر فإن الأدبيات السابقة والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية أكدت وجود ترابط قوي بينهما، غير

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

أن نتائجها أبانت عن تباين حسب طبيعة الاقتصاد المدروس والمنهجية المعتمدة، مما يعزز الحاجة إلى دراسة الحالات الوطنية بخصوصياتها، كما في حالة الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف على

التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة

2023-1990

تمهيد:

يُعد سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية الفعالة المهمة التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى إنفتاحه على الأسواق العالمية، وله أثر مباشر على التجارة الخارجية، حيث يحدد مقدرة المنتجات المحلية من التنافسية في ال سواق الدولية، وله أثر كبير فيما يتعلق بحجم الواردات وتكلفتها في الجزائر، مرت الجزائر 1990 بتحويلات اقتصادية واصلاحات عديدة لمواجهة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار، تزامنا مع تطورات ملحوظة في سعر الصرف خلال نفس الفترة.

اما التجارة الخارجية فتعتمد بشكل كبير على الصادرات من المحروقات، ويمثل النسبة الاكبر من عائدات النقد الاجنبي، حيث واجهت الجزائر منذ بداية التسعينات تحديات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك تقلبات اسعار النفط والاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية، حيث تتغير السياسة التجارية باستمرار والتي هدفها تنويع الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري.

وفي ظل هذه التطورات، فإن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر تظل ذات أهمية كبيرة، حيث تؤثر سياسات سعر الصرف على أداء الميزان التجاري، ومدى قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وكذلك على تكلفة الواردات وتأثيرها على الاقتصاد المحلي لذلك، فإن دراسة لآثر سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 تكتسي أهمية خاصة لفهم التحديات الاقتصادية الراهنة والآفاق المستقبلية.

المبحث الأول: واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر 1990-2023.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لسعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر والتجارة الخارجية

تعتبر سياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني فهما يمثلان أدوات حيوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو، وضمان التوازن بين العرض والطلب على المستوى المحلي والدولي، ومع تزايد الترابط بين الاقتصادات العالمية، أصبحت هذه السياسات أكثر تعقيداً وأهمية، حيث تلعب دوراً محورياً في تحديد قدرة الدولة على المنافسة عالمياً وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر

شهد سعر الصرف في الجزائر تقلبات ملحوظة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، هذه التقلبات أثرت بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات التجارة الخارجية، فيما يلي سنتناول مراحل تطور سعر الصرف وسياسات سعر الصرف التي اعتمدتها الجزائر.

الفرع الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر

مر سعر الصرف في الجزائر بعدة مراحل سنذكرها في مايلي:

أولاً: المرحلة الأولى 1962 إلى 1970¹

بعد استقلال الجزائر، اعتمدت البلاد نظاماً نقدياً مرتبطاً بمنطقة الفرنك، مع ربط الدينار الجزائري (الذي أُطلق عام 1964) بالفرنك الفرنسي بقيمة محددة تعادل 0.18 غرام من الذهب ومع ذلك، تأثر الدينار بانخفاض قيمة الفرنك الفرنسي عام 1969، مما أدى إلى تراجع قيمته أمام العملات الأجنبية، وأثر سلباً على تكاليف المشاريع التنموية.

خلال هذه الفترة، تبنت الجزائر إجراءات صارمة للرقابة على الصرف لحماية احتياطات النقد الأجنبي وتوجيهها وفق الأولويات الوطنية، كما تم تعزيز استقلالية السياسة النقدية عبر فصل الدائرة النقدية عن الميزانية العامة، وتبني سياسات مالية توسعية ومراقبة الأسعار لدعم الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات. شملت الإصلاحات أيضاً بناء نظام مصرفي وطني، حيث تم تأميم المؤسسات المالية وإنشاء البنك المركزي الجزائري عام 1963، كما شهدت السبعينيات تطبيق إصلاحات مالية مثل إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات وإلزامها بتمويل ميزانية الدولة، مما عزز دور النظام المصرفي في دعم الخطط التنموية وتعزيز السيادة الاقتصادية هذه الإجراءات كانت جزءاً من استراتيجية شاملة لتعزيز الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال.

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسات سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري) اكااديمية الدراسات الجامعية وإنسانية،

ثانياً: المرحلة الثانية (1971 الى 1987)¹

شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في السياسة النقدية الجزائرية، حيث تم التخلي عن نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة وتبني تعويم جزئي للدينار مع بداية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، كان الهدف من هذه السياسة دعم المؤسسات المحلية عبر تحديد سعر صرف مُبالغ فيه للدينار، مما خفض تكلفة استيراد التجهيزات والمواد الأولية، وضمان استقرار التوقعات المالية للمؤسسات الوطنية.

تم تطبيق هذه السياسة عبر ربط الدينار بسلة من 14 عملة أجنبية في مارس 1973، مع مراعاة وزن كل عملة في المدفوعات الخارجية، كما تم اعتماد نظام مرّن يسمح بتعديل سعر الصرف بناءً على المتغيرات الاقتصادية، مع الاحتفاظ بسعر الصرف لعام 1974 كمرجعية، ومع ذلك واجهت هذه السياسة تحديات كبيرة منها:

1- تقييد النشاط التصديري بسبب الإجراءات الرقابية المشددة على التجارة الخارجية، مما قلل من قدرة الاقتصاد على توليد العملة الصعبة.

2- تضخم الأسعار المحلية نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع المستوردة.

3- تناقض مع الأهداف الصناعية، حيث أدى التقييم الزائد للدينار إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي مقارنة بالواردات.

4- ضغوط خارجية بسبب تصاعد قوة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية (1983-1986)، مما دفع إلى تعديل طفيف لسعر الصرف عام 1986.

في مارس 1987، تبنت الجزائر نظام التسعير المرّن للدينار، الذي يُحدد سعر الصرف بناءً على آلية ديناميكية تراعي التطورات في السوق المالية، مُهيئة بذلك لمرحلة جديدة من الإصلاحات الهيكلية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة (1988-1994)

أدى التدهور المفاجئ في أسعار البترول عام 1986، إلى جانب تضخم مواعيد استحقاق الديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. تفاقمّت هذه الأزمة بسبب الاختلالات السياسية والاقتصادية العالمية في أواخر الثمانينيات، مما أدى إلى آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد الجزائري والوضع الاجتماعي، نتج عنها مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988.

هذه الأحداث أدت إلى بداية انهيار نظام التسيير الاشتراكي ودفعت إلى إدخال إصلاحات جذرية تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق الحر، تم التركيز بشكل خاص على الإصلاحات النقدية والمالية لاستعادة القيمة الحقيقية للدينار داخلياً وخارجياً.

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع السابق ص 123.

في هذا الإطار، أعلنت السلطات النقدية في منتصف 1990 عن هدف جعل الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية خلال ثلاث سنوات، تم تعديل سعر صرف الدينار بشكل تدريجي ومراقب من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، حيث انتقل من 4.9 دج/دولار في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية مارس 1991، وفي 30 سبتمبر 1991، تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% ليصل إلى 22.5 دج/دولار، واستقر حول هذه القيمة حتى عام 1994، والجدول الاتي رقم (04) يبين تطورات اسعار الصرف من سنة 1987 الي 1991.

الجدول 4: تطورات اسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي من 1987-1991

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	7.61	10	17.7

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، يوليو 2002، ص. 97.

بعد التحول إلى اقتصاد السوق، تمت إعادة هيكلة أدوار البنك المركزي الجزائري ليتولى مهام جديدة تتماشى مع متطلبات المرحلة، مثل تنظيم سوق الصرف الأجنبي، مراقبة تدفقات العملة الصعبة، تطوير الأدوات النقدية لضمان استقرار سعر الصرف، ومعالجة الاختلالات الهيكلية عبر سياسات مالية ونقدية متوازنة، بالإضافة إلى محاربة التضخم عبر ضبط السيولة المحلية.

رابعاً: المرحلة الرابعة بعد 1994 إلى يومنا هذا¹

شهدت الجزائر عدة عمليات لخفض قيمة الدينار منذ توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية وبرنامج التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث تراجعت قيمة الدينار بنسبة 40.17٪، بعد أن فقد 50٪ من قيمته عام 1990، وواصل انخفاضه بنسبة تراوحت بين 25٪ و 30٪ خلال الفترة 1991-1993.

في عام 1994، أقدمت السلطات على خفض قيمة الدينار على مرحلتين، ليصل إجمالي التراجع إلى 70٪ بين شهري أبريل وسبتمبر من العام نفسه. كما تم خلال هذه الفترة اعتماد نظام التعويم المُدار، حيث أصبح سعر الصرف يتحدد وفقاً لتفاعل بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

ما بين 1995 و 1998، شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ارتفاعاً بأكثر من 20٪، تلاه انخفاض بحوالي 13٪ خلال الفترة 1998-2001. واستمر هذا الاتجاه التراجعي خلال الأشهر الـ 16 التالية، بدايةً من أوائل 2002.

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع السابق ص124.

في جانفي 2003، أقدم البنك المركزي الجزائري على خفض قيمة الدينار بنسبة تراوحت بين 2% و 5% وذلك بهدف الحد من توسع الكتلة النقدية في الأسواق الموازية، خاصة مع تزايد الفجوة بين السعر الرسمي للدينار وقيمتها في السوق السوداء أمام العملات الأجنبية الرئيسية.

خلال الفترة بين جانفي وديسمبر 2003، شهد الدينار الجزائري تحسناً مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11%، كما ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5%.

في 2005، بلغ سعر صرف الدينار الجزائري حوالي 73.36 مقابل الدولار و 91.30 مقابل اليورو، وفي 2006، تراجع إلى 72.64 مقابل الدولار و 91.24 مقابل اليورو، ومع نهاية 2007، واصل انخفاضه أمام الدولار ليصل إلى 66.82، بينما شهد اليورو ارتفاعاً ليبلغ 98.33 خلال الفترة نفسها.

من خلال هذه المراحل الأربعة، يمكننا فهم تطور نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال وحتى اليوم في البداية تبنّت الجزائر نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة، وهي الفرنك الفرنسي ومع مرور الوقت، ومع تدهور قيمة الفرنك الفرنسي، اضطرت الجزائر إلى التخلي عن هذا النظام واعتماد نظام صرف أكثر مرونة، حيث تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية.

لاحقاً وفي إطار سياسة أكثر تكيفاً مع المتغيرات الاقتصادية، انتقلت الجزائر إلى نظام الصرف العائم المدار، وذلك بسبب اعتماد معظم الصادرات الجزائرية (حوالي 97%) على هذه العملة.

في ظل هذا النظام، يتحدد سعر صرف الدينار وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة الوطنية، مع استمرار تدخل البنك المركزي عند الحاجة، إما بخفض أو رفع قيمة الدينار لضمان استقرار سعر الصرف عند مستوى مقبول.

الفرع الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف

تشير سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر إلى إشراف الدولة من خلال البنك المركزي والبنوك التجارية على التعاملات المتعلقة بالذهب والعملات الأجنبية، وتهدف هذه السياسة إلى تمكين الدولة من مراقبة عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، مما يسمح لها بالتحكم في سعر العملة الوطنية على المستوى الدولي. عادةً ما يُطبق نظام الرقابة على الصرف لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو عند وجود تهديدات بخروج رؤوس الأموال إلى الخارج¹، وعند بدء تطبيق هذا النظام في الجزائر عام 1963، تميز بعدة خصائص أبرزها:

1- مراقبة تدفقات النقد الأجنبي وتأثيرها على قيمة الدينار الجزائري بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

¹ محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015 ص 100.

2- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الموارد المالية الخارجية نحو تمويل القطاعات ذات الأولوية.

1- مراحل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر:

وقد مرّ نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعدة مراحل أساسية، تعكس تطوره وفقاً للمتغيرات الاقتصادية.

1-1 الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:

1-1-1 المرحلة الأولى (1963-1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في: أ- نظام الحصص حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والادارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري. ب- تنويع العلاقات التجارية و إبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

ج- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة¹.

1-1-2 المرحلة الثانية (1971-1977):

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

أ- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.

ب- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق والاسعار العالمية.

1-2 احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

¹ بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نفوذ ومالية، جامعة الجزائر، 2011 ص 22.

ثانياً: سياسة خفض قيمة الدينار الجزائري¹

لجأت الحكومة الجزائرية الى خفض قيمة العملة الوطنية في عدة مناسبات خاصة في مايتعلق بسعر الصرف امام العملات الاجنبية الرئيسية، وذلك لمواجهة تحديات واختلالات في اقتصادية، ومن اسباب الذي ادت الي خفض قيمة العملة الوطنية:

أ-حيث يواجه ميزان المدفوعات عجز مستمر منذ عام 1975، بحيث بتارجح الحساب الجاري بين العجز والفائض واما حساب راس المال فيعاني من وعجز مستمر.

ب-تعاني احتياطي النقد الاجنبي من تراجع مستمر اضافة الي عبئ الديون الخارجية الثقيلة.

ج-190 مليار دينار جزائري بلغ ذروة حجم العجز المالي التي سجلته الجزائر سنة 1993، مما تطلب اتخاذ تدابير وقائية لخفض العجز نتيجة لارتفاع النفقات الجارية.

د-تقييم الدينار باعلي من قيمته، الي جانب ازدهار السوق الموازية حيث يلجا اليه الكثير من المتعاملين الاقتصاديين، مما أدى الي ظهور أسعار الصرف متعدد وهو ما يتنافض من قانون النقد والقرض، لتقليص نشاط السوق الموازية وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين قامت الحكومة بخفض قيمة الدينار.

1-أهداف خفض قيمة الدينار:

تهدف سياسة تخفيض العملة الوطنية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-1 الحد من المبالغة في تقييم سعر الصرف الرسمي.

1-2 تجنب الارتفاع المفرط في سعر الصرف الحقيقي لضمان استقرار الأسعار.

1-3 تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مما يساهم في توسيع الأسواق التصديرية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1-4 تحسين إدارة سعر الصرف وتعزيز كفاءة نظام النقد الأجنبي.

2-نظرية المرونات:

بشكل عام، فإن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات فمنذ عام 1990، عملت الحكومة الجزائرية على معالجة العجز في ميزان المدفوعات نظراً لأن خفض العملة يؤثر بشكل مباشر على أسعار الصادرات والواردات، وهو ما يُعرف بنظرية المرونات التي تركز على مدى تأثر الميزان التجاري بسياسة تخفيض العملة.

¹محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرسات، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989_2014، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 290-291.

2-1 مرونة الصادرات

من الناحية النظرية، يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع الوطنية مما يسهم في رفع حجم الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تقليص العجز في الميزان التجاري. لكن نجاح هذه السياسة يعتمد على مدى مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى قدرة العرض المحلي على التكيف مع التغيرات وهنا تكمن مشكلة الاقتصاد الجزائري، حيث يعاني هيكل الصادرات من ضعف في المرونة، حيث قطاع المحروقات يشكل أكثر من 90% من عائدات التصدير بالعملية الأجنبية. ونظراً لأن أسعار المحروقات تخضع لاعتبارات السوق الدولية وتحددها منظمات مثل "أوبك"، فإن خفض قيمة الدينار لا يؤثر بشكل كبير على حجم صادرات هذا القطاع، مما يقلل من فعالية سياسة تخفيض العملة. أما بالنسبة للصادرات غير النفطية، فهي تعاني أيضاً من ضعف المرونة بسبب محدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، حيث تتركز المنتجات المصدرة في السلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، والتي غالباً ما تواجه تحديات تنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية.

2-2 مرونة الواردات

نظرياً فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات عند تقييمها بالعملية المحلية، مما يتوجه الطلب المحلي والأجنبي إلى المنتجات المحلية باعتبارها أرخص من المنتجات الأجنبية، وفعالية مرونة الواردات ومتعلقة بمدى مرونة الطلب الداخلي على الواردات، وهو ما يمثل تحدياً في الاقتصاد الجزائري. يتكون الواردات الجزائرية من السلع الأساسية والمدخلات الإنتاجية، حيث يصعب تقليل الطلب عليه، رغم ارتفاع الواردات من المواد الغذائية والأدوية إلا أننا يمكن استغناء عنها في حالة واحدة إذا توفرت البدائل المحلية إضافة إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الصناعية والتكنولوجية نتيجة خفض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار النهائية للمنتجات، وهنا نكون قد ابتعدنا عن الأثر المرجو من التخفيض في تعزيز الصادرات، أما بالنسبة إلى الواردات من المواد الكيماوية ومواد الرفاهية، عادة ما يكون الطلب عليها غير مرن حيث يستمر الفئات المستهلكة من شرائها حتى مع ارتفاع أسعارها. واعتماداً على ماسبق، نستنتج أن سياسة تخفيض قيمة الدينار لا تساهم بفعالية في تقليص الواردات حتى وإن ارتفعت تكلفتها اضعاف بالعملية الوطنية، ونتيجة لذلك استمرار تدفقات النقدية نحو الخارج مما يبقى العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر 1990-2023

سننظر في هذا الجزء الى واقع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة

الفرع الأول: خصائص الصادرات والواردات الجزائرية

تعتبر التجارة الخارجية من اهم المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية في البلاد، وفي هذا السياق تعد معرفة خصائص الصادرات والواردات الجزائرية أمرا ضروريا لفهم ديناميكية الاقتصاد الجزائري وتحديد آفاق التنمية المستقبلية.

أولاً: خصائص الصادرات الجزائرية:

تشكل الصادرات الجزائرية إحدى الدعائم الجوهرية للاقتصاد الوطني، بحيث تتميز بعدة خصائص هيكلية التي تؤثر سلباً على أدائها وإسهامها في التنمية الاقتصادية الشاملة، وفيما يلي اهم الخصائص التي تتميز بها الصادرات الجزائرية.

1- الطابع الأحادي للصادرات

تعتمد الجزائر بصورة شبه كاملة على قطاع الطاقة كمورد أساسي للعملة الصعبة، حيث شكّل هذا القطاع ما يقرب من 93% من كامل الصادرات في 2023، طبقاً لبيانات الجمارك استحوذ الغاز الطبيعي على النصيب الأكبر بـ 46% OEC World، يتبعه النفط الخام والمكرر بنسبة 44% مكتب الإحصاء الوطني ONS، هذا الاعتماد الزائد على الصادرات الطاقوية يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر تذبذبات الأسعار العالمية ويعرقل إنجاز تنمية اقتصادية متنوعة ومستدامة.

2- ضعف التنوع القطاعي:

بالرغم من المساعي المبذولة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة، حيث لم تتعدّ 6.7 مليار دولار خلال سنة 2023، أي أقل من 7% من إجمالي الصادرات الوطنية، وذلك استناداً إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وتشير بيانات كل من ONS ومنصة OEC World إلى أن هذه الصادرات تتشكل أساساً من بضائع نصف مصنعة مثل المواد الكيماوية بنسبة تُقدّر بحوالي 36% تليها السلع الزراعية كالتنمر وزيت الزيتون بنسبة 27%، ثم الحديد والفولاذ بنسبة 14%، وأخيراً الصناعات الغذائية بنسبة 9%، ويعكس هذا التكوين الهيكلي للصادرات غير الطاقوية هشاشة القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير، وضعف تنوعها، ما يستدعي ضرورة تعزيز التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة المنتجات التنافسية في الأسواق الخارجية.

3-محدودية الأسواق الخارجية:

تعتمد الصادرات الجزائرية على أسواق خارجية محدودة، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، فقد بلغت حصة دول الاتحاد نحو 60% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2023، مع تصدر كل من إيطاليا بنسبة 19%، وإسبانيا بنسبة 14%، وفرنسا بنسبة 12% من حجم المبادلات، وفقاً لبيانات المرصد الدولي (OEC World, 2023) أما قارة آسيا، فتتمثل حوالي 17% من الصادرات الجزائرية، خاصة من خلال الشراكات التجارية مع الصين والهند، بينما تبقى المبادلات مع القارة الإفريقية محدودة، إذ لم تتجاوز 8% فقط من إجمالي الصادرات، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التبادل من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) .

4-الطابع الخام للصادرات:

تعتمد الجزائر على تصدير المواد الخام أو نصف المصنعة بدرجة كبيرة، وهو ما ينعكس سلباً على القيمة المضافة للصادرات ففي سنة 2023، كانت نسبة الصادرات الصناعية الجاهزة لا تتعدى 5% من إجمالي الصادرات ويعكس ذلك محدودية القدرات الصناعية والتكنولوجية المحلية، ويفسر ضعف إسهام الصادرات في خلق فرص عمل ذات جودة عالية أو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

5-ضعف التنافسية الدولية

تواجه الصادرات الجزائرية عدة تحديات مرتبطة بالتنافسية في الأسواق العالمية، فارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف الالتزام بالمعايير الدولية للجودة، إضافة إلى مشاكل النقل والتغليف والتسويق، كلها عوامل تحد من قدرة المنتجات الجزائرية على اختراق أسواق جديدة ورغم ذلك، تسجل بعض المنتجات الزراعية وعلى رأسها التمور الجزائرية، أداءً جيداً نسبياً، إذ تعتبر من بين الأفضل عالمياً من حيث الجودة.

ثانياً: خصائص الواردات الجزائرية

تتميز الواردات الجزائرية بمجموعة من الخصائص الهيكلية التي تعكس طبيعة الاقتصاد الوطني القائم على التبعية الخارجية لتلبية متطلباته الإنتاجية والاستهلاكية، وفيما يلي أبرز هذه الخصائص.

1-هيمنة المواد الوسيطة والمنتجات الرأسمالية:

تُهيمن المواد الوسيطة والمنتجات الرأسمالية على هيكل الواردات الجزائرية، حيث تشكّل المكوّن الأساسي للاحتياجات الإنتاج الوطنية، ووفقاً لتقرير المديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2023، بلغت واردات المواد الوسيطة المستعملة في القطاعات الصناعية والزراعية حوالي 38% من إجمالي الواردات، في حين مثّلت الآلات والمعدات الرأسمالية ما نسبته 29%، مما يعكس اعتماد الجزائر الكبير على الخارج في تأمين مستلزمات الإنتاج وتؤكد هذه المؤشرات المدعومة كذلك ببيانات منصة WITS التابعة للبنك الدولي، محدودية القاعدة الصناعية

المحلية وضعف قدرتها على تغطية الطلب الداخلي، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وتعطل سلاسل التوريد.

2-ارتفاع واردات المواد الغذائية:

تُظهر البيانات أن الجزائر ما تزال تُعتمد بشكل كبير على استيراد حاجاتها الغذائية، حيث مثلت المواد الغذائية نحو 18% من إجمالي الواردات في عام 2023، مع تصدّر الحبوب (كالقمح والشعير)، إضافة إلى استيراد الحليب المجفف والزيوت النباتية، وتُعد الجزائر من بين أكبر مستوردي القمح عالميًا، فقد استوردت أكثر من 8.1 مليون طن خلال الفترة الممتدة بين خريف 2022 وصيف 2023، والمرجّح ارتفاعها إلى 8.6-8.7 مليون طن حسب توقعات وزارة الزراعة وتقارير USDA FAS، ويبرز هذا الحجم الكبير من الواردات الغذائية مدى هشاشة الأمن الغذائي الوطني واعتماده الشديد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما يستدعي تقوية الإنتاج المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

3-أستيراد المنتجات الاستهلاكية الجاهزة:

رغم القيود التي فرضتها الحكومة على استيراد بعض المنتجات الجاهزة لدعم الإنتاج المحلي، لا تزال الواردات من السلع الاستهلاكية تمثل نسبة معتبرة، حيث بلغت حصة هذه الفئة نحو 11% من إجمالي الواردات في عام 2023 وفقًا لبيانات منصة Volza (منصة Volza هي قاعدة بيانات عالمية ترصد حركة الاستيراد والتصدير بين الدول، توفر إحصائيات دقيقة حول الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة)، التي تُظهر أن المعدات المنزلية والأجهزة الإلكترونية بلغت 12% تقريبًا من الواردات، والأدوية تُشكّل نحو 10%، إلى جانب نسبة ملموسة من السيارات السياحية ومستلزماتها، مما يبرز استمرار إعتدال الجزائر على الخارج لتلبية الطلب الاستهلاكي، رغم السعي لتعزيز الإنتاج المحلي.

4-التركيز على عدد محدود من الشركاء التجاريين:

تُظهر بنية واردات الجزائر تركّزًا واضحًا على عدد محدود من الدول، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى كمورد رئيسي للجزائر بحصة بلغت حوالي 18% من إجمالي الواردات في سنة 2023، تليها فرنسا بنسبة 9.3%، ثم إيطاليا بنسبة 8.1% وألمانيا بنسبة 7%، بحسب بيانات منصة Volza 2023. كما برزت إسبانيا بنسبة تقارب 6.8% وتركيا كموردين هامين، خاصة في مجالات المواد الغذائية والآلات، وهو ما تؤكد ذلك تقارير Lloyd's Bank Trade 2024 التي أشارت إلى تربع الصين على رأس قائمة الموردين بنسبة 18.6%، متبوعة بفرنسا (14%) وإيطاليا (7.7%)، ويعكس هذا التركّز في مصادر التوريد هشاشة تنوّع الشركاء التجاريين وارتباط الاقتصاد الوطني بشكل كبير بعدد محدود من الأسواق الخارجية.

5- تأثر الواردات بالسياسات الحكومية:

شهدت الواردات الجزائرية خلال عام 2023 تأثيراً مباشراً للإجراءات الحكومية الرامية إلى ترشيد الاستيراد من خلال فرض رخص استيراد، حظر بعض المنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً، وتشجيع الإستثمار الصناعي وأدت هذه التدابير إلى تراجع طفيف في فاتورة الاستيراد، حيث بلغت نحو 44-46 مليار دولار في 2023 مقارنة بأكثر من 49 مليار دولار في 2022، وفق تصريحات رسمية لوزير التجارة طيب زيتوني والتجمع الوطني الجزائري وشركة Algeria Invest، مع تأكيدات بعدم تجميد الواردات بل إعادة توجيهها لتعزيز التصنيع المحلي، ويشير "The Global Economy" إلى أن قيمة الواردات ارتفعت من 46.02 مليار دولار في 2022 إلى 49.68 مليار دولار في 2023، مما يعكس تقلبات مرتبطة بتأثير هذه السياسات وتركيبية البضائع المستوردة

الفرع الثاني: تطور السياسات التجارية الخارجية في الجزائر

شهدت منظومة التجارة الخارجية في الجزائر تحولات كبيرة منذ الاستقلال وحتى اليوم، وذلك استجابة لتطور الاقتصاد الوطني، وقد مرت هذه المنظومة بعدة مراحل تميزت بتغيرات هامة تعكس مسار التنمية الاقتصادية للبلاد وتتمثل فيما يلي:

أولاً: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1970¹

خلال هذه الفترة، اتسم الاقتصاد الجزائري بالركود والتبعية وعدم التوازن، نتيجة للسياسات الاقتصادية الاستعمارية التي فرضتها فرنسا طيلة 130 عاماً، مع نيل الاستقلال وجدت الجزائر نفسها ضمن منطقة الفرنك والاتحاد الجمركي دون حواجز تعيق تدفق رؤوس الأموال والسلع بينها وبين فرنسا، مما أدى إلى إرث اقتصادي ثقيل، تمثل في العجز الهيكلي للميزان التجاري والاعتماد شبه الكلي على السوق الفرنسية في مجالي التصدير والاستيراد.

في هذا السياق، تم عقد برنامج طرابلس في يونيو 1962، الذي وضع أسس الاستقلال الاقتصادي عبر تبني التخطيط المركزي كخيار استراتيجي، مع اعتبار الفلاحة محور التنمية وربطها بالصناعة للنهوض بالاقتصاد وفي عام 1963، أطلقت الجزائر إصلاحات زراعية، توجت بانعقاد أول ميثاق وطني بين 16 و 21 أبريل 1964 حيث تم الإعلان عن تبني النهج الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي.

كما شكلت رقابة الدولة على التجارة الخارجية خطوة نحو فرض الاحتكار، حيث تم اعتماد إجراءات تنظيمية صارمة، مثل نظام الحصص، ورفع التعريفات الجمركية، وتشديد الرقابة على الصرف، إضافةً إلى ذلك تم اتخاذ تدابير وقائية عبر التجمعات المهنية للشراء (GPA)، وتتمثل الرقابة بمفهومها الواسع، في ضمان الاستخدام الأمثل للعملة الصعبة وفقاً للمصلحة الوطنية، إلى جانب مراقبة عمليات التنازل عن بعض الأملاك

1 بكى نور الايمان، عويشة سمية، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2021، جامعة

قاصدي مرباح ورقلة، 2022/ 2023 ص 32

الوطنية وحيازتها من قبل المقيمين في الخارج وكما هو شائع في الدول النامية، تهدف هذه التدابير إلى الحد من الواردات غير الضرورية التي لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971-1989¹.

في هذه المرحلة، تبنت الجزائر سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية كجزء من استراتيجيتها الاشتراكية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج، تميزت هذه الفترة بالإجراءات التالية:

1-احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

أصبحت الدولة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن عمليات الاستيراد والتصدير، مما سمح لها بالسيطرة الكاملة على تدفق السلع ورؤوس الأموال.

2-إجراءات تنظيمية صارمة: وتمثلت في مايلي:

2-1 نظام الحصص :وهذا النظام يسمح للدولة بتحديد كميات محددة من السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها.

2-2 رفع التعريفات الجمركية :ويكون الغرض من رفع التعريفات الجمركية الي تحفيز الإنتاج المحلي وحماية الصناعات الناشئة.

2-3 تشديد الرقابة على الصرف :للحد من هروب العملة الصعبة وضمان استخدامها وفق الأولويات الوطنية.

3-التجمعات المهنية للشراء(GPA) : تم إنشاء هذه التجمعات لتنظيم عمليات الشراء والتوزيع، مما ساعد في ترشيد الإنفاق وتوجيه الواردات نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية.

4-الحد من الواردات غير الضرورية: ركزت الدولة على تقليل الواردات التي لا تساهم في التنمية الاقتصادية مع تعزيز الصناعات المحلية والاكتفاء الذاتي.

5-السيطرة على الأملاك الوطنية: تم فرض رقابة صارمة على عمليات التنازل عن الأملاك الوطنية وحيازتها من قبل المقيمين في الخارج، لضمان حماية الثروات الوطنية، كان الهدف من هذه السياسات تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وبناء قاعدة صناعية وزراعية محلية قوية، تماشيًا مع النهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر في تلك الفترة.

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة منذ 1990².

مرت عملية تحرير التجارة في الجزائر بعدة مراحل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ بكى نور الايمان، عويشة سمية، مرجع السابق، ص 33.

² عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.

1-مرحلة التحرير المقيد 1990

تبرز من خلال اتخاذ اجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 قانون 10/90 والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبعده في نفس السنة إصدار قانون 16/90 المؤرخ في 07/08/1990 المتضمن قانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر ولأول مرة منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

2-مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991:

في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسات الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينيات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات تراخيص ات الاستيراد والتصدير.

3-مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا لعدد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 37/91 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمية رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

4-مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية "Stand by" التي كانت في أبريل 1994 وتم خلالها جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى انشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية CAGEX, SAFAX, CASI, PROMEX.

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في اتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الصعبة.

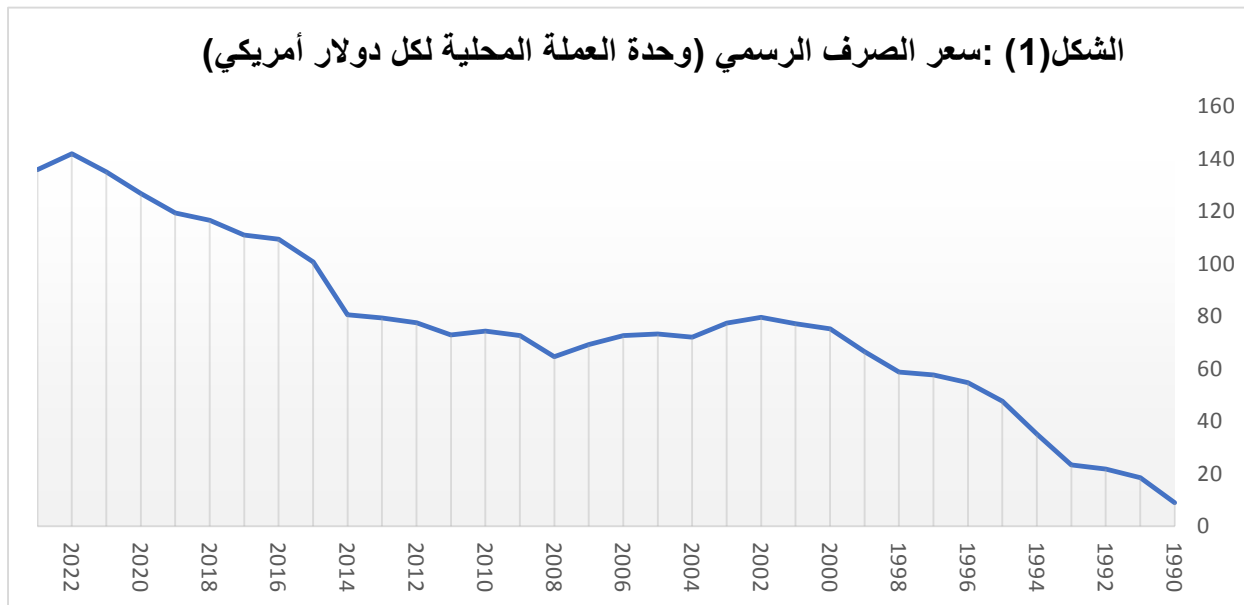
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات المهمة التي تحدد أداء التجارة الخارجية للدول، حيث يؤثر على تنافسية السلع والخدمات في الأسواق العالمية، حيث عندما يتغير سعر الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض فإن ذلك يؤثر على تكلفة الصادرات والواردات، مما يؤدي إلى تغيير في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها. إضافة إلى دوره الفعال في تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، ودعم الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية لفهم كيفية استغلال هذه العلاقة لتعزيز الأداء الاقتصادي للدول.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر

أولاً: تحليل تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2023:

يعتبر سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الحيوية الذي يعكس التوازنات المالية والتجارية للبلاد، منذ الاستقلال شهد الدينار الجزائري عدة تحولات، بدءاً من نظام التثبيت إلى اعتماد أنظمة أكثر مرونة وتأثرت قيمة الدينار بعوامل عديدة، أبرزها تقلبات أسعار النفط والسياسات الاقتصادية الداخلية، وفي مايلي منحنى تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2023.



من اعداد الطلبة استناد الى معطيات البنك الدولي والملحق رقم 01.

1- تحليل منحني تطور سعر الصرف:

1-1- المرحلة الاولى 1990-1994:

بدأ سعر الصرف بقيمة حوالي 9 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في عام 1990، في الواقع في عام 1990 كانت تعاني الجزائر من أزمة مالية وديون خارجية ضخمة، واستمر الارتفاع في عام 1994 لتسجل 35.05 دينار جزائري، وكان سبب الارتفاع لجوء الجزائر الي صندوق النقد الدولي وتبنت خلالها الجزائر تدريجيا سياسة خفض قيمة الدينار الجزائري، حيث أدى ذلك الي القفزة في سعر الصرف من 8.95 (1990) إلى 35.05 (1994)، أي أكثر من 300% زيادة خلال 4 سنوات، السبب الجوهرى وراء هذا الانخفاض هو أن الاقتصاد الجزائري كان موجَّهاً ومغلَقاً، والدينار كان مسعّراً رسمياً وانخفاضه كان جزءاً من شروط "برنامج التعديل الهيكلي.

1-2 المرحلة الثانية 1995-2000:

شهدت العملة تراجعاً مستمراً، حيث سجلت أقصى قيمة لها في هذه الفترة حوالي 75.25 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، ويعود هذا الارتفاع الي استمرار تحرير سوق الصرف ضمن سوق صرف متعدد، رغم ارتفاع النفط أواخر التسعينات، إلا أن الدينار واصل ترجعه بسبب ضعف البنية الإنتاجية، وما يميز هذه الفترة عدم قدرة الجزائر على تنويع صادراتها والاعتماد الكبير على المحروقات.

1-3 المرحلة الثالثة 2001-2008:

انخفض سعر الصرف من 77.21 في 2001 الي 64.58 في 2008 حيث شهد نوع من التحسن الظاهري، ويعود ذلك الي الارتفاع الكبير في اسعار النفط حيث وصل البرنت الي 140 دولار/ البرميل، وسجلت الجزائر خلال هذه الفترة فوائض ضخمة في ميزان المدفوعات، ونستنتج مما سبق ان تحسن قيمة الدينار بسبب تدفق العملة الصعبة وليس بسبب اصلاحات حقيقية.

1-4 المرحلة الرابعة 2009-2014:

شهدت هذه الفترة عودة أسعار الصرف إلى الارتفاع من 72.65 الي 80.54، حيث تميزت هذه الفترة بتذبذب أسعار النفط ثم بدأت في التراجع، حيث أثرت سلبي الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد، والسبب المحوري وراء تراجع أسعار الصرف هو فشل الدولة في إستغلال الفوائض لبناء إقتصاد منتج، فبدأ أثر ذلك في الظهور مع أول صدمة خارجية.

1-5 المرحلة الخامسة 2015-2020:

في هذه الفترة انهار الدينار الجزائري من 80.57 في 2014 الي 126.77 في 2020 ويعود ذلك الي أزمة اسعار النفط والانخفاض الحاد في مداخيل الدولة حيث تفاقم العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، اضافة الي جائحة كوفيد 19، ومن خصائص هذه المرحلة التوسع الكبير في الاستيراد وضعف الاصلاحات الهيكلية واستنزاف الاحتياطي النقدي.

1-6 المرحلة السادسة 2021-2023

شهدت العملة ارتفاعاً كبيراً في سعر الصرف، وصلت إلى 141.99 دينار جزائري في عام 2021، ثم انخفضت بشكل طفيف في 2023 حيث سجلت 135.84 دينار جزائري في عام 2023، حيث ارتفعت أسعار النفط في هذه المرحلة بسبب حرب أوكرانيا، ويعود سبب التحسن في أسعار الصرف إلى ارتفاع مداخل النفط والغاز ومحاولة الحكومة دعم الصادرات خارج المحروقات، والاستقرار النسبي في السياسة النقدية.

2- خلاصة تطور منحنى سعر الصرف:

المنحنى العام لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يُبين اتجاهًا تصاعدياً في الأجل الطويل، مع بعض فترات الثبات المؤقت، ويشير كل ارتفاع حاد في سعر الصرف إلى وجود ضغوط اقتصادية، سواء كانت ناتجة عن صدمات خارجية مثل هبوط أسعار النفط أو جائحة كورونا، أو اختلالات داخلية مثل العجز في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة، وعلى الرغم من أن بعض الفترات قد تشهد تحسناً مؤقتاً في قيمة الدينار فإن هذا التحسن لا يكون دائماً ما لم يُرافق بإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة تعزز الإنتاج الوطني وتقلل من الاعتماد على المحروقات كمورد رئيسي للعملة الصعبة.

ثانياً: تحليل أسباب وتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2023):

منذ عام 1990 حتى 2023، شهد سعر صرف الدينار الجزائري تقلبات ملحوظة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية الأساسية، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- تغيرات أسعار النفط:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط، حيث يمثل مورداً مهماً للعملة الصعبة، لذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط عالمياً يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات واحتياطي النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تراجع قيمة الدينار، على سبيل المثال في عام 2014، انخفض سعر برميل النفط من 112 دولار إلى أقل من 50 دولار، مما أدى إلى تراجع الدينار بنسبة تزيد عن 20% مقابل الدولار الأمريكي خلال السنتين التاليتين.

2- تدخلات بنك الجزائر:

بنك الجزائر هو المسؤول عن تنظيم سعر الصرف ضمن نظام التعويم المُدار، حيث يتدخل من خلال شراء وبيع العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على استقرار الدينار في نطاق معين، ومع ذلك ترتبط كفاءة هذه التدخلات بمدى توفر الاحتياطيات الدولية، في السنوات التي شهدت تراجعاً كبيراً في هذه الاحتياطيات (من أكثر من 190 مليار دولار في 2013 إلى أقل من 44 مليار دولار في 2021)، ضعفت قدرة بنك الجزائر على التدخل، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في قيمة الدينار.

3-مستوى احتياطات الصرف:

تمثل احتياطات الصرف قدرة الدولة على دعم عملتها المحلية، وعندما تنخفض هذه الاحتياطات، تقل الثقة في الدينار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يساهم في تراجع سعر الصرف، وتشير الإحصائيات إلى أن احتياطي الصرف بلغ ذروته في عام 2013، حيث وصل إلى 194 مليار دولار، ليبدأ في الانخفاض تدريجياً إلى حوالي 42 مليار دولار بنهاية 2022، وهو ما يتماشى مع الفترات التي شهدت تدهور الدينار.

4-السياسات المالية:

كما أدى تمويل العجز عبر "التمويل غير التقليدي" منذ 2017 إلى زيادة الكتلة النقدية في السوق دون تغطية إنتاجية مقابلة، وهو ما ساهم في تدهور الدينار، وفقاً لبيانات وزارة المالية، سجل عجز الميزانية في عام 2020 نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد أعلى المعدلات منذ التسعينيات.

5-العوامل السياسية والاقتصادية العامة

خلال هذه الفترة، مرت الجزائر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي (مثل العشرية السوداء في التسعينيات والحراك الشعبي منذ 2019) بالإضافة إلى صدمات خارجية مثل جائحة كوفيد 19، مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي والتدفقات التجارية، وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الضغوط على العملة الوطنية وأثرت على ثقة المستثمرين.

المطلب الثاني: تحليل تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال فترة 1990-2023

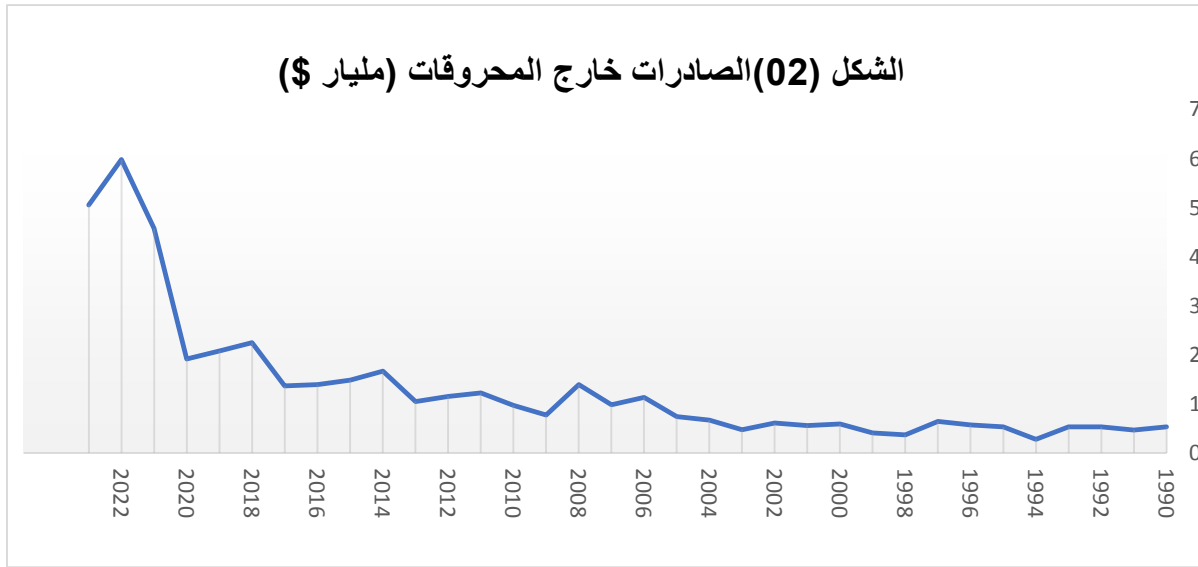
أولاً: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 1990-2023

تشهد الصادرات الجزائرية خلال الفترة الدراسة تقلبات واضحة تعكس تأثيرات متعددة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي فقد شكلت هذه الفترة إطاراً حيويًا لرصد تطور أداء الاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية.

1-الصادرات خارج المحروقات:

تُعَدّ الصادرات خارج المحروقات أحد المعضلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، نظراً لاعتماده الكبير على إيرادات النفط والغاز، في السنوات الأخيرة شرعت الدولة في اعتماد سياسات تهدف إلى تنويع صادراتها وتعزيز الإنتاج المحلي، تهدف الجزائر عبر هذه المساعي إلى تقليل التبعية للمحروقات وتحقيق توازن أكبر في ميزانها التجاري، في مايلي منحنى يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة 1990-2023.

الشكل (02) الصادرات خارج المحروقات (مليار \$)



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 02.

1- تحليل منحنى تطور الصادرات خارج المحروقات

1-1-1 المرحلة الاولى 1990 - 1999:

بدأت الصادرات خارج المحروقات بقيمة حوالي 0.5 مليار دولار في عام 1990، شهدت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 0.64 مليار دولار في عام 1997، ثم انخفضت بشكل حاد في عام 2000 لتسجل 0.59 مليار دولار، ومن اسباب هذا الضعف الازمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر واحداث امنية داخلية (العشرية السوداء)، اضافة الي انهيار مؤسسات الدولة الانتاجية بعد تحرير الاقتصاد في التسعينيات، كذلك غياب البنية التحتية التصديرية وعدم وجود نظام دعم للمصدرين، ويمكن استنتاجه من هذه المرحلة ان الجزائر لم تكن لها الارادة ولا القدرة على التصدير مما ادي الي بقاء الصادرات خارج المحروقات شبه رمزية.

1-1-2 المرحلة الثانية 2000 - 2010:

ظلت الصادرات خارج المحروقات مستقرة نسبياً بين 0.56 و 1.39 مليار دولار خلال هذه الفترة، سجلت أعلى قيمة لها في عام 2008 بحوالي 1.39 مليار دولار، استفادت الجزائر من الاسعار النفطية المرتفعة، مما أدي الي فوائض مالية كبيرة وتم اطلاق برامج انفاق حكومي ضخمة، ولكن لم تستخدم تلك العائدات لبناء قطاع الصناعي أو الزراعي قابل للتصدير بل بقيت الاستثمارات موجهة نحو البناء والاشغال العمومي أكثر من دعم الانتاج القابل للتصدير، وتعود محدودة الصادرات الى ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية، والاجراءات البيروقراطية وتعقيدات في الجمارك والتصدير، اضافة الي عدم دعم الابتكار.

1-1-3 المرحلة الثالثة 2011 - 2019:

استمرار تحسن بشكل بطيء، حيث وصلت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.24 مليار دولار سنة 2018، إلا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بقية أقل من 6% من إجمالي الصادرات، وبدأت الدولة تلوح بأهمية التنويع ولكن السياسات لم تكن كافية وفعالة، المحاولات محدودة لتحسن الوضع كبعض المبادرات لتشجيع تصدير التمور ومشتقات الفوسفات ومواد البناء، ولكن لم تكن استراتيجية تصديرية وطنية واضحة.

1-1-4 المرحلة الرابعة من 2020-2023:

شهدت هذه المرحلة قفزة نوعية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت 4.57 مليار دولار و 5.98 في 2022، و 5.05 في 2023، شهدت الجزائر تقدماً ملحوظاً في صادراتها خارج قطاع المحروقات بعد عام 2020، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، فقد فرضت جائحة كوفيد 19 قيوداً صارمة على الاستيراد، ما دفع العديد من المنتجين المحليين إلى البحث عن منافذ تصديرية جديدة لتعويض تباطؤ السوق الداخلي، كما قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات التحفيزية من خلال إزالة بعض العوائق الجمركية والإدارية التي كانت تعوق العمليات التصديرية، تشكل القطاعات الإنتاجية في الجزائر دعامة رئيسية للتنمية الاقتصادية. يلعب مجمع "Tosyali" للحديد والصلب في وهران دوراً رئيسياً في دعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بمساهمة تقارب 10%، حيث بلغت صادراته 900 مليون دولار عام 2021، ويُخطط لرفعها إلى 2 مليار دولار سنوياً بحلول 2025 بفضل مشروع توسعة كبير. كما سجلت الشركة القطرية الجزائرية لصناعة الحديد في 2023 صادرات بنحو 700 ألف طن بقيمة تفوق 400 مليون دولار، مع توجه لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 4 ملايين طن سنوياً.

تُعد شركة Sonatrach-Fertial فاعلاً رئيسياً في قطاع الأسمدة بالجزائر، من خلال مصانعها في عنابة وأرزيو، خاصة في إنتاج الأمونيا واليوريا للتصدير. وقد استفادت من ارتفاع الأسعار العالمية، مع خطط مستقبلية لتعزيز الإنتاج عبر استغلال منجم غار جبيلات بدءاً من 2027 لدعم نمو القطاع.

تتمتع الجزائر بمكانة قوية في تصدير التمور، خاصة "دقلة نور"، نحو أسواق الخليج وأوروبا وأفريقيا حيث بلغ متوسط سعر الطن 884 دولاراً في 2023 بزيادة 27%. كما شهدت المنتجات الزراعية نمواً في الإنتاج مع تركيز على الجودة وتوسيع الأسواق التصديرية.

شهد قطاع الإسمنت ومواد البناء في الجزائر نمواً لافتاً، حيث ارتفعت الصادرات إلى 747 مليون دولار في 2023 مقابل 60 مليون دولار في 2019، ما جعلها ثاني أكبر مصدر عالمياً بعد فيتنام، وتُساهم هولسيم الجزائر بـ 30% من هذه الصادرات، عبر تصدير 3.4 مليون طن، مع زيادة 17% في الإيرادات، ويجري توسيع مصانع سعيدة وبنشمار لدعم الإنتاج والصادرات.

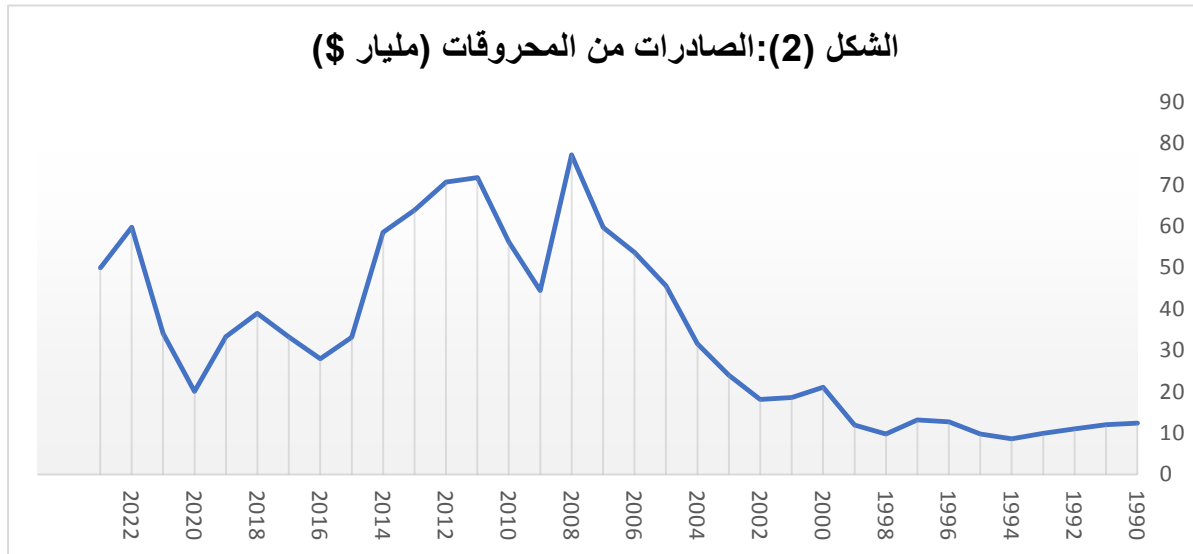
يشهد قطاع الصناعات الميكانيكية في الجزائر تطورًا ملحوظًا، خاصة في تصنيع المركبات الثقيلة والحافلات، بقيادة المؤسسة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) التي تُصدّر لعدة دول إفريقية، وتسعى الجزائر لتحسين الجودة وتوسيع أسواقها ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). فيما يخص الافاق المستقبلية ركزت الجزائر على تعزيز صادراتها غير النفطية لتبلغ 30 مليار دولار بحلول 2030، عبر فتح ممرات تجارية مع إفريقيا، وتطوير مشاريع التعدين مثل منجم غار جبيلات، وتوسيع قطاع الأسمدة، وتشمل الاستراتيجية دعم المصدرين، تسهيل الإجراءات الجمركية، جذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، خاصة ميناء الحمداية كمركز تصدير نحو أوروبا وآسيا.

1-2 خلاصة تطور المنحني الصادرات خارج المحروقات:

تُبين الصادرات غير النفطية بالجزائر أنها ظلت لسنوات عديدة مهمشة، الأمر الذي يعكس عدم التنوع الحقيقي في الاقتصاد الوطني، وبالرغم من التحسن الملحوظ الذي بدأ بعد عام 2020، والذي يدل على بداية توجه نحو تنويع مصادر الدخل، فإن هذا الطريق لا يزال في مراحله الأولى ويتطلب تدعيم مستمر وبلوغ اقتصاد فعال قادر على مقاومة الصدمات المتعلقة بأسعار النفط، من الضروري العمل على تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز سلاسل القيمة في القطاعين الزراعي والصناعي، إضافةً إلى تحسين منظومة اللوجستيات وتيسير ولوج المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية والعربية بفعالية واستمرارية.

2-الصادرات من المحروقات:

تشكل صادرات من المحروقات المصدر الأساسي لإيرادات الجزائر من العملة الصعبة، يعتمد الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة على تصدير النفط والغاز الطبيعي وتُعتبر هذه الصادرات المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية منذ أمد بعيد، في مايلي منحني تطور هذه الصادرات خلال فترة 1990-2023.



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 02

2-1 تحليل منحني الصادرات من المحروقات:

2-1-1 المرحلة الاولى 1990 - 1999:

تراوحت صادرات الجزائر من المحروقات في هذه المرحلة بين 8.61 و 13.18 مليار دولار، وهي مستويات منخفضة تعكس الآثار السلبية للأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال ما يُعرف بـ"العشرية السوداء"، فقد أدى تراجع الوضع الأمني إلى تعطيل الاستقرار الإنتاجي وصعوبة في عمليات التصدير والنقل إضافة إلى ذلك عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً ملحوظاً، مما زاد من ضعف الإيرادات، كما تميزت هذه المرحلة بضعف كبير في الاستثمارات الخارجية ونقص في التكنولوجيا والتجهيزات المتطورة داخل القطاع، ورغم أن المحروقات كانت المصدر الأساسي للعملة الصعبة، إلا أن أدائها التصديري كان محدوداً بسبب هشاشة البنية الإنتاجية والقدرات اللوجستية.

2-1-2 المرحلة الثانية 2000 - 2008:

شهدت هذه المرحلة من 2000 إلى 2008 ازدهاراً كبيراً في صادرات الجزائر من المحروقات، حيث ارتفعت من 21.06 إلى 77.19 مليار دولار، فقد وصل سعر برميل النفط العالمي ذروته ليصل إلى 140 دولاراً في سنة 2008، مما ضاعف إيرادات البلاد من الصادرات النفطية، كما توسعت الجزائر خلال هذه المرحلة في استغلال الحقول النفطية والغازية، بالتوازي مع تحسن الأوضاع الأمنية بعد نهاية الأزمة السياسية في التسعينات ما أوجد مناخاً مواتياً للإنتاج والتصدير، وقد استُخدمت العائدات الضخمة المتأتية من هذه الطفرة لبناء احتياطات صرف كبيرة وتمويل برامج إنفاق عمومية واسعة النطاق، إلا أن هذه المرحلة رغم ازدهارها المالي ساهمت في ترسيخ الطابع الريعي للاقتصاد الوطني، حيث تعمقت تبعية الجزائر للمحروقات كمصدر شبه وحيد للعملة الصعبة والنمو الاقتصادي.

2-1-3 المرحلة الثالثة 2009 - 2014:

في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، شهدت صادرات الجزائر من المحروقات تراجعاً طفيفاً، حيث انخفضت من 59.61 إلى 58.46 مليار دولار، مع تسجيل تذبذب سنوي ملحوظ حيث تأثرت هذه المرحلة بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة، وبالتالي انخفاض أسعار النفط تدريجياً، ورغم التحذيرات المتكررة من المؤسسات الدولية بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري، لم تُتخذ خطوات جدية لبناء قاعدة إنتاجية بديلة قادرة على تقليص الاعتماد على المحروقات، ومع بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 2014 بدأت تظهر ملامح العجز في الموازنة العامة للدولة، ويمكن القول إن هذه المرحلة كشفت بوضوح هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على ريع النفط، حيث إن أي صدمة خارجية كانت كفيلة بزعزعة التوازن المالي للبلاد.

2-1-4 المرحلة الرابعة: 2015-2020

خلال المرحلة الممتدة من 2015 إلى 2020، تعرضت صادرات الجزائر من المحروقات لانخفاض واضح حيث تراجع من 33.08 مليار دولار في 2015 إلى 20.01 مليار دولار فقط في عام 2020، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة مجموعة من الأزمات المتداخلة، أبرزها الانخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي بلغ في بعض الفترات أقل من 30 دولارًا للبرميل، مما قلص بشكل كبير عائدات البلاد من التصدير، كما شكّلت جائحة كوفيد19 ضربة مزدوجة، إذ أدت إلى انهيار الطلب العالمي على الطاقة، وتوقف النشاطات الاقتصادية محليًا وعالميًا وكنتيجة مباشرة، واجهت الجزائر عجزًا كبيرًا في الميزانية، تأكلت معه احتياطات الصرف الأجنبية، ما دفع الدولة إلى تبني سياسة التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) لتعويض النقص، هذه المرحلة كانت حاسمة في كشف الهشاشة العميقة للنموذج الاقتصادي الجزائري المعتمد كليًا على المحروقات دون وجود بدائل إنتاجية حقيقية.

2-1-5 المرحلة الخامسة: 2020-2023

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2021 إلى 2023 عودة تدريجية لارتفاع صادراتها من المحروقات حيث ارتفعت من 34.05 مليار دولار في عام 2021 إلى ذروة بلغت 59.73 مليار دولار في 2022، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى 49.92 مليار دولار في 2023، خلال هذه المرحلة توسعت الصادرات من الغاز الطبيعي نحو أوروبا مستفيدة من الاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية، والتي تسببت في فراغ كبير في سوق الطاقة الأوروبية نتيجة تراجع الإمدادات الروسية بسبب العقوبات المفروضة على موسكو، هذا التحول الجذري جعل من الجزائر أحد البدائل الرئيسة التي اتجهت إليها الدول الأوروبية لتعويض النقص في الغاز، ووفقًا لتقارير صادرة عن شركة سوناطراك في عام 2021.

بلغت صادرات الجزائر من الغاز نحو أوروبا حوالي 35 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل قرابة 78% من مجمل صادرات الجزائر الغازية.

في عام 2022، بلغت صادرات الجزائر من الغاز إلى أوروبا أكثر من 42 مليار متر مكعب، أي ما يفوق 85% من إجمالي صادراتها الغازية، مستفيدة من ارتفاع الطلب الأوروبي بعد تراجع الإمدادات الروسية. وحققت هذه الصادرات وحدها نحو 45 مليار دولار من أصل 59.73 مليار دولار من عائدات المحروقات.

في عام 2023، ورغم تراجع الأسعار العالمية، واصلت الجزائر تصدير نحو 40 مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا، عبر أنابيب "ميدغاز" إلى إسبانيا و"ترانسمد" إلى إيطاليا، إلى جانب زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى فرنسا وبلجيكا.

في عامي 2022 و 2023، تصدرت إيطاليا قائمة مستوردي الغاز الجزائري بأكثر من 23 مليار متر مكعب سنويًا، بفضل اتفاقيات موسعة مع شركة Eni تلتها إسبانيا التي استوردت 9-10 مليار متر مكعب سنويًا

عبر أنبوب "ميدغاز"، كما استوردت فرنسا وبلجيكا والبرتغال شحنات من الغاز المسال (LNG) من موانئ أرزيو وسكيدة.

يرى الخبراء أن توسع صادرات الجزائر من الغاز كان استجابة ظرفية لأزمة الطاقة في أوروبا، وليس نتيجة استراتيجية طويلة المدى، ورغم استفادتها من جاهزية البنية التحتية، إلا أن محدودية الإنتاج، نقص الاستثمارات، وضعف تطوير الطاقات البديلة قد تهدد هذا الدور مستقبلاً، خاصة إذا تحسنت الإمدادات من روسيا أو ظهرت بدائل مثل الغاز النرويجي، الأمريكي، أو الهيدروجين الأخضر.

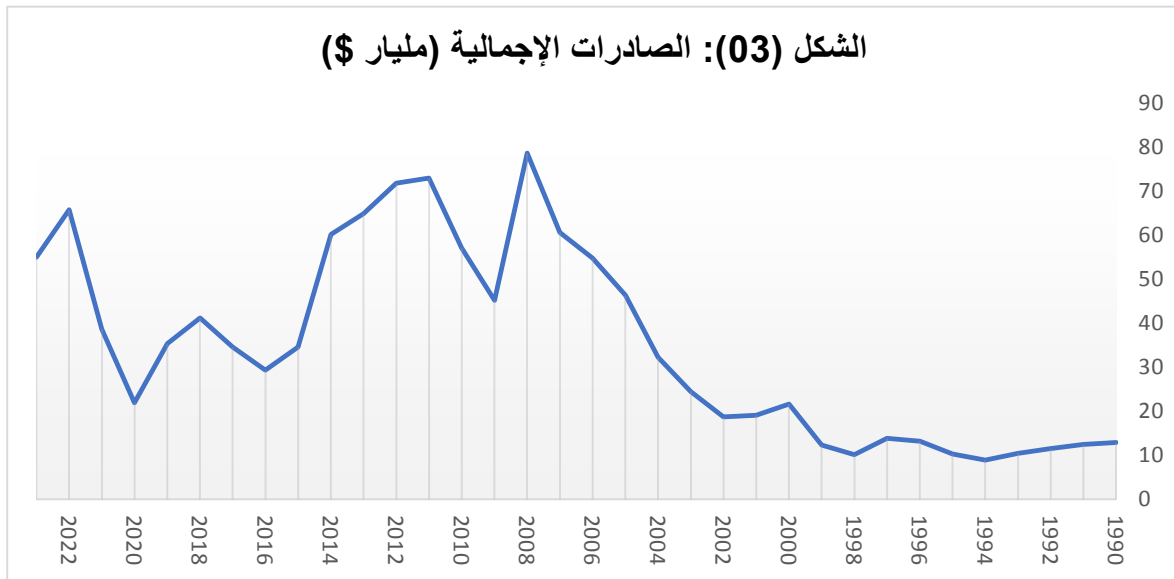
2-2 خلاصة تطور منحنى الصادرات من المحروقات:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل على صادرات المحروقات، التي تمثل أكثر من 90% من العائدات الخارجية، مما يجعل الموازنة وسعر الصرف عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز، وتُظهر كل أزمة نفطية هشاشة هذا النموذج ومدى ارتباط الاستقرار الداخلي بالأسواق الخارجية.

رغم امتلاك الجزائر لاحتياطيات كبيرة من الغاز التقليدي والصخري، إلا أن استغلالها يظل محدوداً بسبب قدم البنية التحتية ونقص الاستثمارات التكنولوجية. كما يواجه القطاع تحديات متصاعدة، أبرزها التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة وتزايد المنافسة في السوق الأوروبية، التي تُعدّ الزبون الرئيسي للغاز الجزائري.

3-الصادرات الإجمالية:

تُعدّ الصادرات إحدى الركائز الأساسية في تقييم أداء الاقتصاد الوطني، حيث تعكس قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق الدولي، في الحالة الجزائرية هيمنت المحروقات على بنية الصادرات لعقود مما جعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات السوق العالمية، سنتناول تحليل المنحنى الذي يعرض تطور الصادرات الإجمالية بين عامي 1990 و 2023.



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 02.

3-1 تحليل منحنى الصادرات الإجمالية:

3-1-1 المرحلة الأولى 1990-1999:

خلال هذه المدة، تفاوتت قيمة الصادرات الجزائرية بين 8.89 و 13.82 مليار دولار، مما يبرز أداءً تصديرياً متواضعاً، بسبب الأزمة الأمنية (العشرية السوداء) حيث عطلت النشاط الاقتصادي، وكبّلت قدرة الجزائر وأن أداء التصدير ضعيفاً ومرتبطة بالوضع الداخلي أكثر من تقلبات السوق الخارجية.

3-1-2 المرحلة الثانية 2000-2008:

ومنذ عام 2000، ارتفعت الصادرات من 21.65 مليار دولار إلى 78.58 مليار دولار في عام 2008 مصحوباً بارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط (التي وصلت إلى 140 دولاراً للبرميل في عام 2008) ومن الممكن أيضاً أن يساعد تحسن الوضع السياسي في أعقاب الأزمة الأمنية على استقرار قطاع الطاقة، مما يسمح بتوسيع الإنتاج. لقد وفرت الطفرة كمية كبيرة من احتياطات النقد الأجنبي، ولكنها عززت طبيعة الاقتصاد الريعي بدلاً من استخدامها لتنويع الاقتصاد.

3-1-3 المرحلة الثالثة 2009-2014:

شهدت الصادرات تقلباً بين 45.18 و 72.88 مليار دولار حيث تأثر أداء الصادرات بالأزمة المالية العالمية، بالرغم من التحذيرات الدولية بضرورة تنويع الاقتصاد حيث لم تبادر الجزائر بخطوات فعلية نحو تنويع الاقتصاد أو تخفيف الاعتماد على المحروقات مما جعل الاقتصاد عرضة لآي صدمة سعرية ونستنتج من هذه المرحلة انه شبه مستقرة ولكنها كشفت ضعفاً بنيوياً في تنويع مصادر الدخل.

3-1-4 المرحلة الرابعة 2015-2020:

انخفضت الصادرات من 34.56 مليار دولار (2015) إلى 21.93 مليار دولار (2020)، بسبب انهيار أسعار النفط التي وصلت أحياناً إلى أقل من 30 دولاراً للبرميل، إضافة إلى تأثير جائحة كورونا على الطلب العالمي وتفاقم العجز وتاكلت احتياطات الصرف، ما دفع الجزائر للجوء إلى التمويل غير التقليدي، وهذه المرحلة أبرزت هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على مورد وحيد.

3-1-5 المرحلة الخامسة 2021-2023:

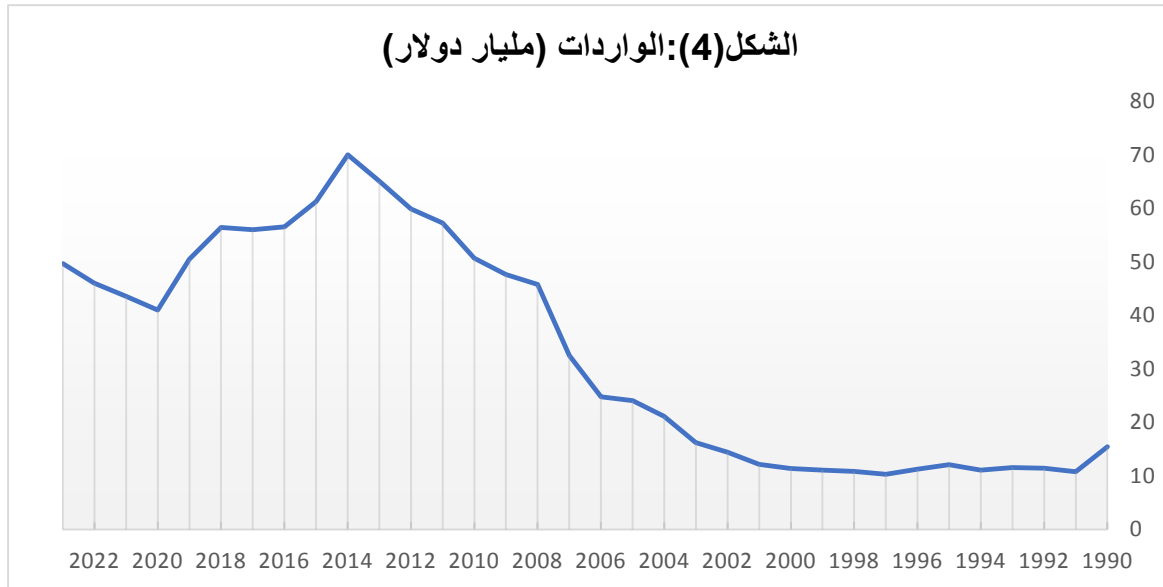
تعافت الصادرات تدريجياً من 38.63 مليار دولار (2021) إلى 65.71 مليار (2022)، قبل أن تتخفّض نسبياً إلى 54.98 مليار (2023)، كان الدافع الرئيسي هو الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أثمان الطاقة عالمياً، ما أعاد إحياء صادرات الغاز نحو أوروبا، وعلى الرغم من هذا التطور، إلا أنه مؤقت وليس نتيجة إصلاحات بنيوية، الأمر الذي يبقى الاقتصاد عرضة لصدمة مستقبلية.

3-2 خلاصة تحليل تطور منحنى الصادرات الإجمالية

من خلال استعراض تطور الصادرات، يتضح أن الاقتصاد الجزائري ظل أسيراً لتقلبات سوق الطاقة، مع عدم وجود استراتيجيات ناجعة لتأمين الفوائض وتنويع موارد الدخل، وعلى الرغم من الفترات المشرقة لم تُحوّل هذه الإيرادات إلى اقتصاد مُنتج، مما يجعل الحاجة لإصلاحات بنيوية أكثر من أي وقت مضى.

ثانياً: الواردات الجزائرية من 1990-2023:

تُعَدّ الواردات جزءاً أساسياً من الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على استيراد مختلف السلع لتلبية احتياجات السوق المحلية، وتشمل هذه الواردات المواد الغذائية، الأجهزة الإلكترونية، والمواد الخام الصناعية ويرتبط حجم الواردات بشكل وثيق بمستوى الإنتاج المحلي والتقلبات في أسعار النفط، المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وفيما يلي منحنى يبين تطور الواردات الجزائرية خلال فترة 1990-2023.



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 03.

1- تحليل المنحنى (الواردات الجزائرية):

1-1 المرحلة الاولى 1990-1999:

تراوحت واردات الجزائر بين 10.28 و 15.47 مليار دولار خلال الفترة، ما يعكس سياسة تقشفية ركزت على استيراد الضروريات فقط. هذا التوجه كشف عن ضعف في البنية التحتية ونقص في التمويل، مما أعاق الاستثمار وعزز التبعية الخارجية، في ظل غياب فعلي لسياسات فعالة لتنويع الاقتصاد أو دعم التصنيع المحلي. وكنتيجة نهائية لهذه المرحلة كانت الواردات خلال هذه المرحلة محدودة ومقيدة بعوامل قسرية، ما جعل الاقتصاد هشاً للغاية، ومعتمداً فقط على النجاة في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية.

1-2 المرحلة الثانية: 2000-2008

شهدت هذه المرحلة توسعاً اقتصادياً ملحوظاً في الجزائر بفضل الطفرة النفطية وارتفاع أثمان المحروقات عالمياً، حيث سجلت أسعار النفط مستويات قياسية قاربت 140 دولاراً للبرميل في 2008، وهذا المكسب الاستثنائي مكّن الدولة من رفع الإنفاق العام بشكل كبير، بما في ذلك تمويل مشروعات البنية التحتية وتعزيز قدراتها الاستثمارية ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمة الواردات من 11.39 مليار دولار في سنة 2000 إلى 45.78 مليار دولار في سنة 2008، أي ما يناهز أربعة أضعاف خلال أقل من عقد.

وقد جاء هذا الازدهار التجاري بالتزامن مع تحسن نسبي في الوضع الأمني الداخلي بعد انتهاء العشرية السوداء، مما سمح بجذب بعض الاستثمارات وتحريك عجلة الاقتصاد، ومع ذلك فإن هذا النمو لم يكن حصيلة تحولات هيكلية في القاعدة الإنتاجية، بل ظل مرتبطاً بالعوائد النفطية، وهو ما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية.

وكحوصلة نهائية لهذه المرحلة تمتعت الجزائر بقدرة شرائية قوية خلال هذه المرحلة، لكنها لم تستثمر الفوائض في تنويع الاقتصاد، بل اعتمدت على الاستيراد لتلبية الاحتياجات المتزايدة، مما أدى إلى تعزيز التبعية للخارج بدلاً من دعم التصنيع المحلي.

1-3 المرحلة الثالثة: 2009-2014

خلال هذه المرحلة، وبالرغم من الهبوط المؤقت في أسعار النفط سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية حافظت الواردات الجزائرية على مستويات مرتفعة نسبياً، إذ بلغت قيمة الواردات 45.65 مليار دولار في 2009 ثم تصاعدت تدريجياً لتصل إلى 70.02 مليار دولار في 2014، وهو أعلى مستوى تاريخي آنذاك، يعكس هذا المسار استمرار الدولة في سياسة الإنفاق المرتفع بفضل احتياطات الصرف الضخمة التي تجمعت خلال سنوات الطفرة النفطية.

اعتمدت الجزائر بشكل متزايد على استيراد المواد الاستهلاكية، والمواد الأولية، ومعدات المشاريع، دون أن تحرز أي تقدم جوهري في تنمية الإنتاج الوطني أو تقليص الواردات، وبالرغم من التحذيرات الدولية المتكررة بشأن مخاطر الاعتماد على المحروقات، لم تقم الجزائر بإصلاحات هيكلية فعلية خلال هذه الفترة. ونستنتج من هذه المرحلة أن الإنفاق المتواصل والواردات المرتفعة واجهة استقرار اقتصادي مؤقت، لكنه كان قائماً على أساس ضعيف، إذ ظلت الجزائر أسيرة لعائدات النفط والغاز، دون تطوير بدائل محلية حقيقية للإنتاج والاستهلاك.

1-4 المرحلة الرابعة: 2014 الي 2020

دخلت الجزائر في هذه المرحلة حالة انكماش واضحة على مستوى الواردات، تزامناً مع بداية هبوط أسعار النفط في منتصف 2014، وهو ما أدى إلى تراجع حاد في العوائد الخارجية، فقد انخفضت قيمة الواردات من

61.26 مليار دولار سنة 2015 إلى 40.97 مليار دولار في 2020، مع تسجيل أدنى المستويات خلال أزمة جائحة كوفيد 19.

هذا التراجع لم يكن ناتجاً عن تحسن في الإنتاج المحلي أو سياسة إحلال الواردات، بل جاء كخيار إجباري فرضته الأزمة المالية والضغط على احتياطات الصرف، فلجأت الدولة إلى تدابير تقشفية، كتخفيض فواتير الاستيراد، وفرض قيود على استيراد بعض السلع، دون أن يواكب ذلك تحول فعلي في بنية الاقتصاد. كما أدى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي خلال الجائحة إلى تعطيل سلاسل التوريد، وزاد من صعوبة تأمين بعض السلع، وهو ما كشف ضعف البنية التجارية للجزائر واعتمادها المفرط على الخارج في تأمين متطلباتها الأساسية من غذاء وأدوية ومعدات صناعية.

وكحوصلة لهذه المرحلة نلاحظ تراجع إجباري في الواردات، كشفت عن النموذج الاقتصادي الريعي وأظهرت محدودية القدرة على المناورة في ظل غياب إصلاحات هيكلية واستمرار الاعتماد على الريع النفطي.

1-5 المرحلة الخامسة 2021-2023

شهدت هذه المرحلة بداية الانتعاش في مستويات الواردات، حيث صعدت من 40.97 مليار دولار في 2020 إلى 43.56 مليار دولار في 2021، ثم إلى 46.01 مليار دولار في 2022، وصولاً إلى 49.68 مليار دولار في 2023، وهو ما يمثل زيادة إجمالية تقارب 21% خلال ثلاث سنوات.

هذا الصعود لا يعود إلى طفرة إنتاجية محلية أو تغيير هيكلي في الاقتصاد، بل إلى تحسن نسبي في أسعار النفط والغاز، مدفوعاً بالحرب الروسية الأوكرانية والاضطرابات في سوق الطاقة الأوروبية، منحت هذه العائدات المؤقتة متنفساً للدولة، ما سمح بتخفيف بعض القيود على الواردات، خاصة للمواد الأساسية والتجهيزات الصناعية.

مع ذلك، فإن هذا التحسن يظل واهناً ومرتبباً بعوامل خارجية، دون أن يُترجم إلى استثمار فعلي في تنويع القاعدة الإنتاجية أو تعزيز الاكتفاء الذاتي، ولا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية متطلباتها الاستهلاكية والصناعية.

وكحوصلة لهذه المرحلة فإنها شهدت انتعاش نسبي في الواردات بفعل الطفرة الظرفية في الإيرادات، دون أن يعكس تحولاً استراتيجياً أو إصلاحاً حقيقياً، مما يُبقي الاقتصاد عرضة للمخاطر الخارجية في المدى المتوسط.

2- خلاصة لتحليل تطور منحنى الواردات:

يتضح من تطور بيانات الواردات أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهيناً لطبيعته الريعية، حيث تتحكم أسعار النفط والغاز بشكل مباشر في حجم الإنفاق العمومي وبالتالي حجم الواردات، هذا يعني أن ارتفاع الواردات لا يعكس نمواً اقتصادياً إنتاجياً أو تنويعاً في النشاط المحلي، بل هو في معظمه نتيجة تدفقات مالية ظرفية من قطاع الطاقة تُحوّل إلى استيراد واسع للمواد الاستهلاكية، والمعدات، وحتى الأغذية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

ويمكن الخطر النبوي في هذا النموذج أن أي صدمة خارجية سواء في شكل انهيار في الأسعار، أو تراجع في الطلب، أو أزمة جيوسياسية تؤدي بسرعة إلى اختلالات في الموازنة، وضغط على الاحتياطات وبالتالي انكماش حاد في الواردات.

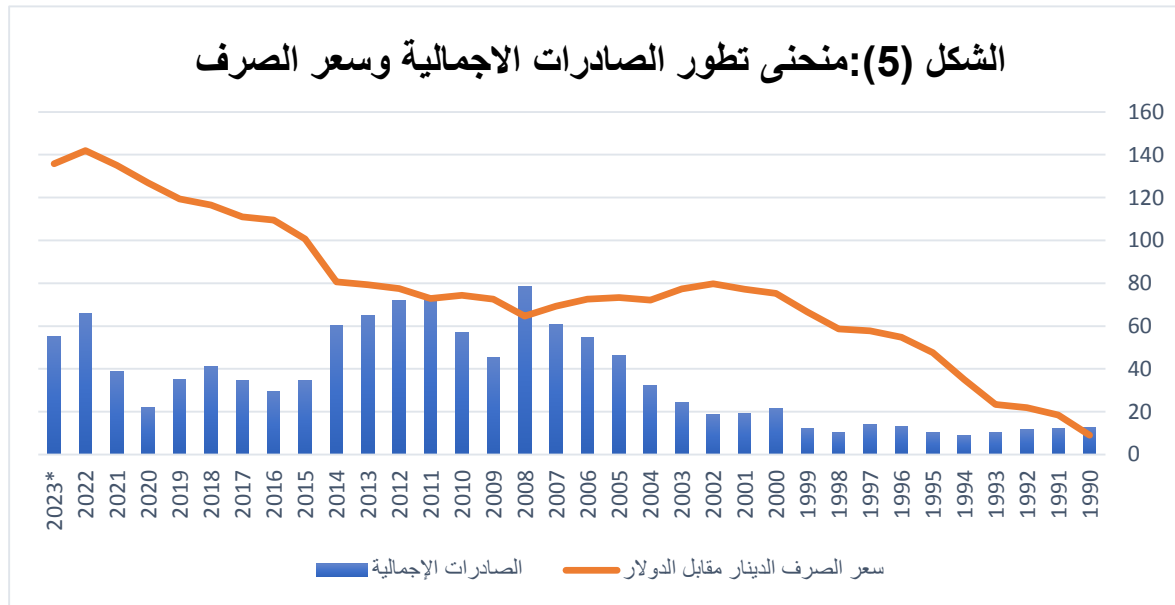
مما سبق نخرج باستنتاج الاستراتيجي مضمونه هو أن الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة إلى إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج، والتحفيز الصناعي، وتخفيف الاعتماد على الاستيراد، إذا ما أراد أن يحقق أمناً اقتصادياً مستداماً ويقلص هشاشته أمام السوق العالمية.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية في فترة 1990-2023.

شهد الاقتصاد الجزائري بين 1990 و 2023 تغيرات حادة في سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات انعكاساً لتقلب إيرادات المحروقات، فقد تدهور الدينار بشكل مستمر، وتأرجح رصيد الميزان بين الفوائض والعجز بحسب أسعار النفط، في المقابل بقيت الصادرات خارج المحروقات متواضعة وغير فعالة، ما يبرز غياب تنويع اقتصادي حقيقي، هذا النموذج الريعي يجعل الاقتصاد ضعيفاً أمام الصدمات الخارجية.

أولاً: أثر سعر الصرف على الصادرات:

يعد سعر الصرف أحد العوامل المؤثرة بشكل مباشر على تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية فعندما ينخفض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، تصبح السلع الجزائرية أرخص نسبياً للمستوردين مما يعزز حجم الصادرات وعلى العكس، فإن قوة العملة قد تقلل من جاذبية المنتجات الوطنية في الخارج في هذا السياق، منحني تطور الصادرات الإجمالية وسعر الصرف خلال الفترة 1990-2023.



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 04.

1- تحليل المنحني:

المرحلة الاولى: 1990-1994

شهدت الجزائر تراجعاً ملحوظاً في صادراتها الإجمالية، حيث انخفضت من 12.88 مليار دولار إلى 8.89 مليار دولار، متأثرةً بالوضع السياسي والأمني المتدهور الناتج عن بداية العشرية السوداء، والتي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي وقدرة البلاد على التصدير، لا سيما في ظل اعتماد الجزائر شبه الكلي على صادرات المحروقات، خلال نفس الفترة عرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي انهياراً حاداً، إذ ارتفع سعر الصرف من 8.95 دج/\$ سنة 1990 إلى 35.05 دج/\$ سنة 1994، نتيجة مباشرة لشرع في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن تحرير سعر الصرف، هذا التراجع الحاد في قيمة العملة الوطنية أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الواردات، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطني، ودفع السلطات إلى تقليص الواردات كخيار اقتصادي ضروري لحماية التوازنات الكبرى، لا سيما في ظل محدودية احتياطي الصرف وتفاقم الضغوط على ميزان المدفوعات، هذا التوجه أفرز بيئة اقتصادية صعبة اتسمت بانكماش في التجارة الخارجية، حيث لم يكن لانخفاض قيمة العملة أثر تحفيزي مباشر على الصادرات كما تقتضى النظريات الاقتصادية، نظراً للظروف الداخلية الحرجة.

المرحلة الثانية: 1995-2000

خلال هذه الفترة، عرفت الصادرات الجزائرية تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 10.26 مليار دولار سنة 1995 إلى 21.65 مليار دولار بحلول عام 2000، أي ما يقارب ضعف القيمة خلال خمس سنوات، هذا النمو لا يمكن تفسيره فقط بعوامل داخلية مثل تغير سعر الصرف، بل يعود بالدرجة الأولى إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، نظراً لاعتماد الجزائر شبه الكلي على صادرات من المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة بمعنى آخر فإن الطفرة المسجلة في الصادرات تعكس التأثير المباشر بالعوامل الخارجية المرتبطة بالمواد الأولية وليس بنتائج التحولات النقدية أو ضعف الدينار، الذي يُفترض نظرياً أن يُعزز من تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية.

أما في ما يخص سعر الصرف، فقد واصل الدينار الجزائري تراجعاً من 47.66 دج/دولار في 1995 إلى 75.25 دج/دولار في 2000، ضمن سياسة "التعويم المُدار" التي اعتمدها بنك الجزائر آنذاك، كانت هذه السياسة جزءاً من الإصلاحات النقدية المرتبطة ببرنامج التكيف الهيكلي، وتهدف إلى منح العملة مرونة أكبر لمواجهة صدمات السوق، غير أن هذا التراجع في قيمة الدينار لم ينعكس مباشرة في دعم الصادرات، وهو ما يؤكد أن أداء التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة كان رهيناً لتقلبات الأسواق العالمية أكثر من كونه نتيجة لسياسات داخلية فعالة، وعليه فإن تحسن الصادرات في هذه المرحلة يمكن اعتباره مؤقتاً وهشاً، نظراً لاستمرار الاعتماد على مصدر وحيد للنقد الأجنبي دون تنويع اقتصادي فعلي.

المرحلة الثالثة: 2001-2008:

في هذه المرحلة، شهدت الصادرات الجزائرية قفزة نوعية واستثنائية، حيث ارتفعت من حوالي 19.09 مليار دولار سنة 2001 إلى 78.58 مليار دولار في عام 2008، أي ما يعادل أربعة أضعاف خلال ثماني سنوات فقط، هذا التحسن الكبير لم يكن نتيجة مباشرة لعوامل داخلية أو لتحفيز اقتصادي مستدام، بل يعود بشكل رئيسي إلى الطفرة النفطية العالمية التي ميّزت بداية الألفية الثالثة، حيث سجلت أسعار النفط والغاز الطبيعي ارتفاعات قياسية، وهو ما انعكس فوراً على العائدات التصديرية لبلد يعتمد بشكل شبه كامل على المحروقات كمصدر للعملة الصعبة، هذا النمو الكبير في الصادرات يؤكد مجدداً أن أداء التجارة الخارجية الجزائرية مرتبط ارتباطاً عضوياً بأسعار المواد الطاقوية في الأسواق العالمية، وليس بسياسات تنويع أو نمو في قطاعات غير نفطية.

المرحلة الرابعة: 2009-2014

في هذه المرحلة عرفت الصادرات الجزائرية تقلبات معتدلة، حيث تراوحت قيمتها بين 45.18 مليار دولار و72.88 مليار دولار، دون تسجيل منحنى تصاعدي واضح رغم هذه التقلبات، ظل المصدر الرئيسي لهذه العائدات هو قطاع المحروقات، مما يعني أن الهيكل العام للصادرات لم يتغير، وأن الاقتصاد الجزائري بقي رهيناً لسعر برميل النفط دون تحقيق تقدم فعلي في تنويع القاعدة التصديرية، هذا الوضع جعل من أداء الصادرات مرتبطاً أكثر بتقلبات السوق العالمية للمواد الطاقوية، وليس بنتائج سياسات تجارية أو إنتاجية داخلية، كما أن تأثير أي إصلاح اقتصادي أو حوافز نقدية كان محدوداً في ظل غياب قطاعات بديلة قادرة على الاستجابة لهذه السياسات. أما من ناحية سعر الصرف، فقد شهد استقراراً نسبياً خلال نفس المرحلة، حيث تراوح بين 72.64 دج/دولار سنة 2009 وبلغ أقصاه 80.57 دج/دولار سنة 2014، هذا الاستقرار النسبي في سعر الدينار لم يُترجم إلى تغيير ملموس في حجم أو نوعية الصادرات، مما يعزز الفرضية القائلة إن سعر الصرف لم يكن له أثر حقيقي على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل استمرار الطبيعة الأحادية للصادرات، ويبرز ذلك أن السياسات النقدية سواء عبر تعويم محدود أو إدارة الصرف، لا تكون فعالة في بيئة اقتصادية تقتصر على التنوع والإنتاجية خارج قطاع المحروقات، وعليه فإن هذه المرحلة تؤكد استمرار الارتباط الحصري بين التجارة الخارجية وأسعار الطاقة مع غياب تفاعل حقيقي مع أدوات السياسة النقدية.

المرحلة الخامسة: 2015-2020

خلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الجزائري تدهوراً مزدوجاً تمثل في انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار حيث ارتفع سعر الصرف من 100.69 دج/دولار سنة 2015 إلى 126.77 دج/دولار في 2020، وفي المقابل تراجعت الصادرات بشكل حاد لتصل إلى 21.93 مليار دولار سنة 2020، وهي من أدنى مستوياتها خلال العقود الأخيرة، هذا التراجع الحاد في الصادرات، بالرغم من انخفاض قيمة العملة الوطنية، يُخالف ما

تفترضه النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي تقول إن تراجع سعر الصرف من شأنه أن يُعزز القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق العالمية.

في الواقع، يُظهر هذا التناقض أن المرونة الخارجية للاقتصاد الجزائري لا تزال ضعيفة جدًا، وأنه لا يمتلك القابلية للاستجابة للسياسات النقدية مثل تخفيض قيمة العملة، ويعود السبب في ذلك إلى الطابع الأحادي لبنية الصادرات الجزائرية التي تظل متمركزة حول المحروقات دون تطوير قطاعات إنتاجية بديلة، ما يجعل التجارة الخارجية عرضة لصدمات الأسواق العالمية، خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط أو الأزمات الدولية مثل جائحة كوفيد19، هذا الواقع يُبرز هشاشة الاقتصاد الجزائري ويؤكد الحاجة العاجلة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، من أجل تمكين البلاد من الاستفادة الفعلية من أدوات السياسة النقدية وتحقيق استقرار تجاري ومالي أكثر استدامة في المستقبل.

المرحلة السادسة 2021-2023:

خلال المرحلة الأخيرة الممتدة من 2021 إلى 2023، عرفت الصادرات الجزائرية انتعاشًا ملحوظًا بعد فترة من التراجع المستمر، حيث ارتفعت قيمتها من 38.63 مليار دولار في سنة 2021 إلى 65.71 مليار دولار في سنة 2022، مسجلة بذلك نموًا قويًا بنسبة 70.1%، قبل أن تعرف تراجعًا نسبيًا إلى 54.98 مليار دولار في سنة 2023، أي بانخفاض قدره 16.33% مقارنة بالسنة السابقة. هذا التحسن في الأداء التصديري يعود بدرجة أساسية إلى الارتفاع اللافت في أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، نتيجة للتوترات الجيوسياسية التي طبعت الاقتصاد الدولي، لا سيما تداعيات الحرب في أوكرانيا، والتي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة، ما انعكس بشكل مباشر على عائدات الجزائر من صادراتها الطاقوية، كما ساهم التحسن النسبي في المناخ السياسي الداخلي وزيادة الإيرادات الجبائية المرتبطة بالمحروقات في دعم هذا الانتعاش الظرفي.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن البنية التصديرية الجزائرية لا تزال تعاني من طابعها الأحادي، إذ تُشكّل المحروقات النسبة الساحقة من إجمالي الصادرات، دون تسجيل أي تنوع فعلي في قاعدة المنتجات القابلة للتصدير وتُظهر التقارير السنوية لشركة سونطراك أن الجزائر صدرت ما يُقدر بـ 90 مليون طن من النفط في 2021 و100 مليون طن في 2022، قبل أن تتراجع إلى 95 مليون طن في 2023، مع تغير واضح في متوسط العائد لكل طن حيث ارتفع من 429 دولارًا/طن في 2021 إلى 657 دولارًا/طن في 2022، ثم انخفض إلى 578 دولارًا/طن في 2023

أما فيما يخص سعر الصرف، فقد واصل الدينار الجزائري تراجعَه ليبلغ 135.06 دج/دولار في 2021 ثم 141.99 دج/دولار في 2022، قبل أن يتحسن قليلًا إلى 135.84 دج/دولار في 2023، رغم هذا الانخفاض المستمر في قيمة العملة، إلا أن تأثيره على الصادرات بقي مرهونًا بتقلبات السوق العالمية، وليس بتغيرات داخلية ناتجة عن السياسة النقدية أو تحسين القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، ويؤكد هذا مجددًا أن أداء التجارة

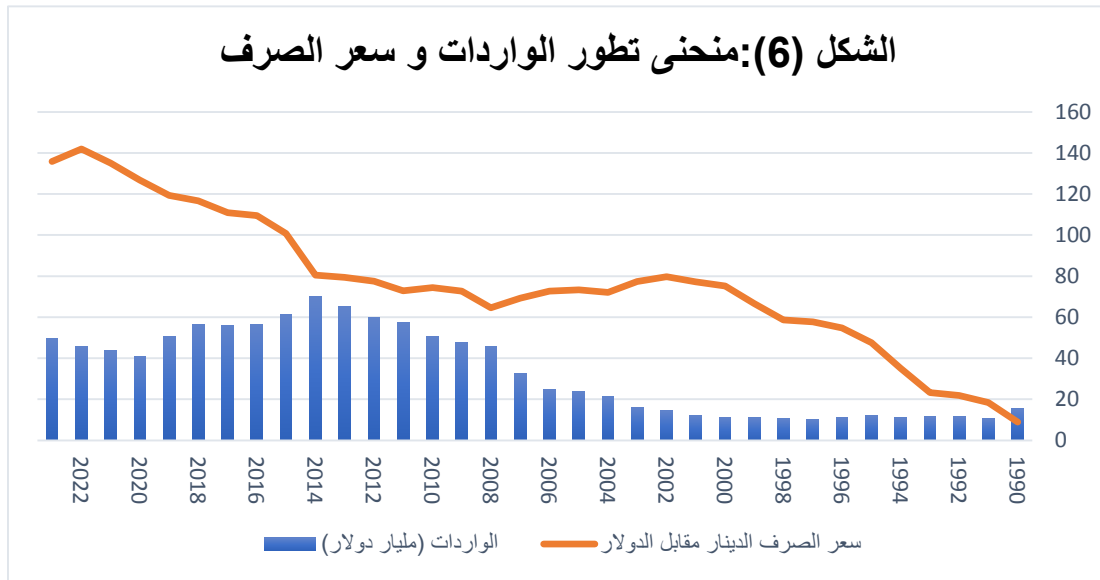
الخارجية الجزائرية ما يزال غير مرتبط بشكل فعال بتغيرات سعر الصرف، ما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية عميقة تستهدف بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تكون قادرة على التفاعل مع أدوات السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستدامة في الأداء التجاري للبلاد.

2- خلاصة لتحليل تطور منحني الصادرات الاجمالية وسعر الصرف:

تُظهر هذه الإحصائيات بوضوح أن العائد المالي للصادرات الجزائرية مرتبط أساساً بأسعار النفط في السوق العالمية، حيث يختلف متوسط العائد لكل طن بشكل كبير تبعاً لتقلبات السوق، لا لتغيرات داخلية أو تحسّن هيكلي في التصدير، وهذا يُعزز مرة أخرى أهمية تنويع المنتجات التصديرية ورفع القيمة المضافة للسلع الجزائرية.

ثانياً: أثر سعر الصرف على الواردات:

من أجل فهم العلاقة بين الواردات بالدولار وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1990 إلى 2023، سنقوم بتحليل المنحنى التالي:



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 05.

1- تحليل المنحنى:

المرحلة الأولى: 1990-1994:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل الاقتصادية في تاريخ الجزائر الحديث، حيث تميزت بأزمة مالية خانقة تزامنت مع اضطرابات سياسية وأمنية داخلية، حيث تراجعت الواردات تدريجياً من 15.47 مليار دولار سنة 1990 إلى 11.08 مليار دولار فقط سنة 1994، أي بانخفاض يُقدّر بنحو 28.4%، مما يعكس الانكماش الحاد في القدرة التمويلية الخارجية للدولة، كنتيجة مباشرة لانخفاض مداخل النفط وتضييق الخناق على الإنفاق العمومي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

في المقابل، عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تدهورًا غير مسبوق، حيث انتقل من 8.95 دينار/دولار سنة 1990 إلى 35.05 دينار/دولار سنة 1994، ما يمثل تراجعًا حادًا بنسبة تفوق 291% خلال خمس سنوات فقط، ويعكس هذا الانهيار الحاد فقدان العملة الوطنية لقيمتها بسبب تراجع احتياطات الصرف، والتي بلغت مستويات حرجية جعلت الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

تحت هذا الضغط، اضطرت الجزائر إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي والدخول في برنامج إصلاح اقتصادي وهيكلية ابتداءً من سنة 1994، تضمن إعادة جدولة الدين الخارجي، وتحرير تدريجي لأسعار الصرف والحد من الدعم، وتقليص الواردات من خلال سياسات تقشف صارمة، وقد تركت هذه الإصلاحات آثارًا عميقة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وتقلصت الاستثمارات الإنتاجية، وهو ما مهد لفترة من الركود المزمّن لاحقًا.

المرحلة الثانية: 1995-2003

في هذه المرحلة تميزت باستقرار نسبي وبداية ظهور نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي اشرفت عليها المؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي، فعلى مستوى التجارة الخارجية، سُجلت تحركات طفيفة في حجم الواردات، إذ تراوحت بين 10.28 مليار دولار سنة 1997 و 16.24 مليار دولار سنة 2003، ما يمثل زيادة تدريجية بنسبة تقارب 58% خلال هذه الفترة، هذا النمو يعود سببه أساسًا إلى التحسن النسبي في مداخل المحروقات، إضافة إلى رفع بعض القيود على الاستيراد في سياق انفتاح الاقتصاد على السوق العالمية.

أما على مستوى سعر الصرف، فقد واصل الدينار الجزائري مساره الانحداري أمام الدولار الأمريكي، منتقلًا من 47.66 دينار/دولار سنة 1995 إلى 77.39 دينار/دولار بحلول سنة 2003، أي بانخفاض إضافي بنسبة 62.4%، رغم ارتفاع أسعار النفط نسبيًا خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة، وهو ما يدل على أن قيمة العملة الوطنية لم تكن تُحدد بناءً على توازنات العرض والطلب الداخلية فقط، بل كانت تعكس هشاشة البنية الاقتصادية واستمرار الاعتماد المفرط على الموارد البترولية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت نوعًا من التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ فقد ارتفعت احتياطات الصرف تدريجيًا، وتقلص حجم الدين الخارجي بعد اتفاقات إعادة الجدولة، ما مكّن الحكومة من استعادة قدر معين من السيطرة على السياسات الاقتصادية، غير أن هذا "الاستقرار" بقي سطحيًا، حيث لم تُرافقه إصلاحات إنتاجية حقيقية أو تنويع اقتصادي، ما جعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات السوق العالمية، لا سيما في قطاع الطاقة.

المرحلة الثالثة: 2004-2008

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 مرحلة انتعاش استثنائية، مدفوعة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تجاوز سعر برميل النفط 140 دولارًا سنة 2008، ما

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

ساهم في تدفق مداخل ضخمة من العملة الصعبة إلى خزينة الدولة، وهذا التحسن انعكس بوضوح على تطور الواردات التي قفزت من 21.11 مليار دولار سنة 2004 إلى 45.78 مليار دولار سنة 2008، أي بزيادة بلغت أكثر من 117% خلال خمس سنوات فقط، وهو ما يعكس توسع الإنفاق العمومي واتساع رقعة الاستيراد لتشمل أغلب حاجيات السوق الوطنية من سلع استهلاكية وتجهيزات صناعية.

فيما يخص سعر الصرف، فقد شهد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة استقراراً نسبياً بل وتحسناً طفيفاً حيث انتقل من 72.06 دينار/دولار سنة 2004 إلى 64.58 دينار/دولار سنة 2008، أي ارتفاعاً لقيمته بأكثر من 10%، وهو ما يُعد استثناءً في السياق التاريخي لمسار العملة الوطنية، والسبب الرئيسي وراء هذا الاستقرار هو تحسن رصيد ميزان المدفوعات الذي أصبح موجباً، وارتفاع احتياطات الصرف التي بلغت نحو 143 مليار دولار سنة 2008، إضافة إلى انخفاض المديونية الخارجية التي تم تسديد جزء كبير منها.

غير أن هذا النمو الظاهري أخفى خللاً هيكلياً عميقاً، تمثل في الاعتماد المطلق على مداخل المحروقات التي شكلت أكثر من 97% من الصادرات، مقابل غياب شبه تام للصناعات التحويلية أو الإنتاج المحلي القادر على تلبية الحاجيات الوطنية، فقد استعملت الطفرة النفطية لتمويل الواردات دون أن تُوجه نحو تنمية البنية الإنتاجية أو تنويع الاقتصاد، مما جعل هذا النمو الاقتصادي هشاً ومعرضاً للانكماش بمجرد انخفاض أسعار النفط.

المرحلة الرابعة 2009-2014:

تمثل المرحلة الممتدة من 2009 إلى 2014 نقطة تحوّل تدريجية في أداء الاقتصاد الجزائري، حيث بدأت مؤشرات التباطؤ الاقتصادي تظهر بوضوح، على الرغم من مواصلة الدولة سياسة الإنفاق المرتفع بدافع اجتماعي واقتصادي. بلغت الواردات ذروتها في هذه الفترة، حيث ارتفعت من 47.65 مليار دولار سنة 2009 إلى 70.02 مليار دولار سنة 2014، مسجلة نمواً بنحو 47%، وهو ما يعكس استمرار تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية، وغياب بدائل إنتاجية محلية رغم البرامج الحكومية الضخمة الممولة من الفوائض البترولية.

على صعيد سعر الصرف، عاد الدينار إلى مسار التراجع التدريجي، متأثراً بزيادة الواردات وتقلص الفائض في ميزان المدفوعات، حيث ارتفع من 72.64 دينار/دولار سنة 2009 إلى 80.57 دينار/دولار سنة 2014 أي تدهوراً بنسبة نحو 11% خلال خمس سنوات. وعلى الرغم من أن أسعار النفط ظلت مرتفعة نسبياً في معظم هذه المرحلة، فإن فائض ميزان المدفوعات بدأ يتقلص تدريجياً، حيث انتقل من +15.32 مليار دولار سنة 2010 إلى عجز بلغ -5.88 مليار دولار سنة 2014، مما شكل ناقوس خطر حول هشاشة النموذج الاقتصادي الريعي القائم على تصدير المواد الخام مقابل استيراد كل شيء تقريباً.

وبينما سعت الدولة إلى تنفيذ برامج تنموية كبرى، مثل "المخطط الخماسي 2010-2014"، بقيمة تجاوزت 286 مليار دولار، لم تُحقق هذه المشاريع الأثر الاقتصادي المنتظر، سواء في خلق فرص الشغل أو تحسين

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

الأداء الصناعي. بل إن هذه الفترة رسّخت الاعتماد المرضي على الواردات، مع تراجع مؤشرات التنافسية وضعف التصنيع، وهي العوامل التي سُنْعَمَق لاحقاً الأزمة مع بداية انهيار أسعار النفط في منتصف 2014.

المرحلة الخامسة: 2015-2020

دخل الاقتصاد الجزائري بين سنتي 2015 و 2021 في دوامة أزمة مالية حادة، إثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ابتداءً من منتصف 2014، حيث فقد برميل النفط أكثر من 50% من قيمته في ظرف أشهر قليلة، ونتيجة لذلك شهدت البلاد عجزاً متصاعداً في ميزان المدفوعات بلغ ذروته سنة 2015 بـ 27.53- مليار دولار، واستمر في مستويات سلبية حتى سنة 2020، قبل أن يتراجع جزئياً سنة 2021 إلى 1.47- مليار دولار بفعل تحسن طفيف في أسعار النفط العالمية بعد أزمة "كوفيد-19".

على صعيد الواردات، عرفت هذه الأخيرة منحنى تنازلياً، حيث انتقلت من 61.27 مليار دولار سنة 2015 إلى 43.56 مليار دولار سنة 2021، بانخفاض فاق 28.9%، نتيجة تراجع احتياطات الصرف من أكثر من 178 مليار دولار سنة 2014 إلى نحو 44 مليار دولار فقط سنة 2021، ما أجبر السلطات على فرض قيود صارمة على الواردات، من خلال رخص الاستيراد وحظر عدد كبير من المواد الاستهلاكية والصناعية.

أما الدينار الجزائري، فقد واصل مسار التدهور السريع، متأثراً بالضغوط المتزايدة على ميزان المدفوعات ونفاد العملة الصعبة. فقد ارتفع سعر صرف الدولار من 100.69 دينار/دولار سنة 2015 إلى 135.06 دينار/دولار سنة 2021، أي تراجعاً في قيمة العملة الوطنية بنسبة أكثر من 34%، وهو ما ساهم في تأجيج معدلات التضخم، وتآكل القدرة الشرائية للجزائريين بشكل ملحوظ.

وعلى الرغم من محاولات الدولة لاحتواء الأزمة عبر إصدار سندات داخلية، وتبني بعض السياسات الحمائية، إلا أن غياب إصلاحات هيكلية حقيقية، واستمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من هذه المرحلة فترة نزيف اقتصادي بكل المقاييس، ألقت بظلالها على مؤشرات البطالة، الاستثمار، وحتى الاستقرار الاجتماعي

المرحلة السادسة: 2020-2023

مع تعافي أسعار النفط تدريجياً عقب أزمة جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب في أوكرانيا سنة 2022 دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة من التحسن الظرفي مدفوعاً بعوامل خارجية، فقد بلغت أسعار النفط مستويات مرتفعة تجاوزت 100 دولار للبرميل خلال معظم عام 2022، ما أسهم في تحقيق فائض ملحوظ في ميزان المدفوعات بلغ 18.46+ مليار دولار في نفس السنة، وهو أعلى فائض يُسجل منذ أكثر من عشر سنوات، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستداماً، حيث تراجع الفائض إلى 6.34+ مليار دولار فقط سنة 2023، مع عودة أسعار النفط إلى مستويات أقرب إلى المتوسط العالمي.

على صعيد الواردات، ارتفعت مجدداً من 43.56 مليار دولار سنة 2021 إلى 49.68 مليار دولار سنة 2023، بزيادة قدرها 14% تقريباً، ما يعكس استعادة نسبية للطلب الداخلي، ورفع جزئي للقيود المفروضة سابقاً هذا النمو في الواردات جاء رغم استمرار محدود في تنويع القاعدة الاقتصادية، مما يبرز استمرار الاعتماد البنوي على الخارج لتلبية حاجيات الاستهلاك والإنتاج.

أما الدينار الجزائري، فقد شهد تذبذباً في قيمته، إذ بلغ متوسط سعر الصرف 141.99 دينار/دولار سنة 2022، قبل أن يتحسن نسبياً إلى 135.84 سنة 2023، نتيجة لتحسن احتياطات الصرف، التي قُدرت بأكثر من 66 مليار دولار بنهاية 2023، ومع ذلك فإن هذا التحسن لا يُخفي الواقع الهيكلي الهش للاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 93% من إجمالي المداخيل بالعملة الصعبة.

ورغم الإعلان عن عدد من البرامج الاقتصادية والتحفيزات الاستثمارية في مجالات خارج قطاع الطاقة إلا أن فعالية هذه الإجراءات تبقى محدودة دون تفعيل إصلاحات مؤسسية عميقة، تشمل إعادة هيكلة المنظومة الجبائية، إصلاح مناخ الأعمال، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وهي شروط ضرورية لانتقال حقيقي نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً واستدامة.

2 - العلاقة بين سعر الصرف والواردات:

تشير المعطيات التاريخية الممتدة بين 1990 و 2023 إلى وجود علاقة سببية واضحة بين سعر صرف الدينار الجزائري وحجم الواردات، حيث غالباً ما تؤدي التراجعات الحادة في قيمة الدينار إلى ارتفاع كلفة الاستيراد ما يفرض ضغوطاً تلقائية نحو خفض الطلب الخارجي، إما بفعل ارتفاع الأسعار أو بفعل سياسات تقنين مفروضة من الدولة، ومع ذلك فإن هذا التفاعل ليس مرناً بما يكفي، حيث لم تظهر الواردات استجابة تناسبية ومنهجية مع تغيرات سعر الصرف، ما يعكس قصوراً في السياسات الاقتصادية وضعفاً في آليات التحكم في الميزان التجاري. من جهة أخرى، يُلاحظ أن سعر صرف الدينار لا يُحدد بالأساس من خلال قوى السوق أو توازنات العرض والطلب الداخلية، بل هو انعكاس مباشر للمتغيرات الخارجية، وعلى رأسها أسعار النفط العالمية، حجم احتياطات الصرف، ومستوى التدفقات الرأسمالية، فكل انخفاض في أسعار النفط - كما حدث في 1998، 2009، 2014 و 2020 - أدى إلى تآكل سريع في قيمة العملة الوطنية، مما يبرز هشاشة المنظومة النقدية أمام الصدمات الخارجية.

وتعود سبب هذه الهشاشة بالدرجة الأولى إلى ضعف الإنتاج المحلي وانعدام تنوع الاقتصاد، حيث لا تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية أو زراعية قادرة على تعويض الواردات أو توليد عملة صعبة كافية من صادرات

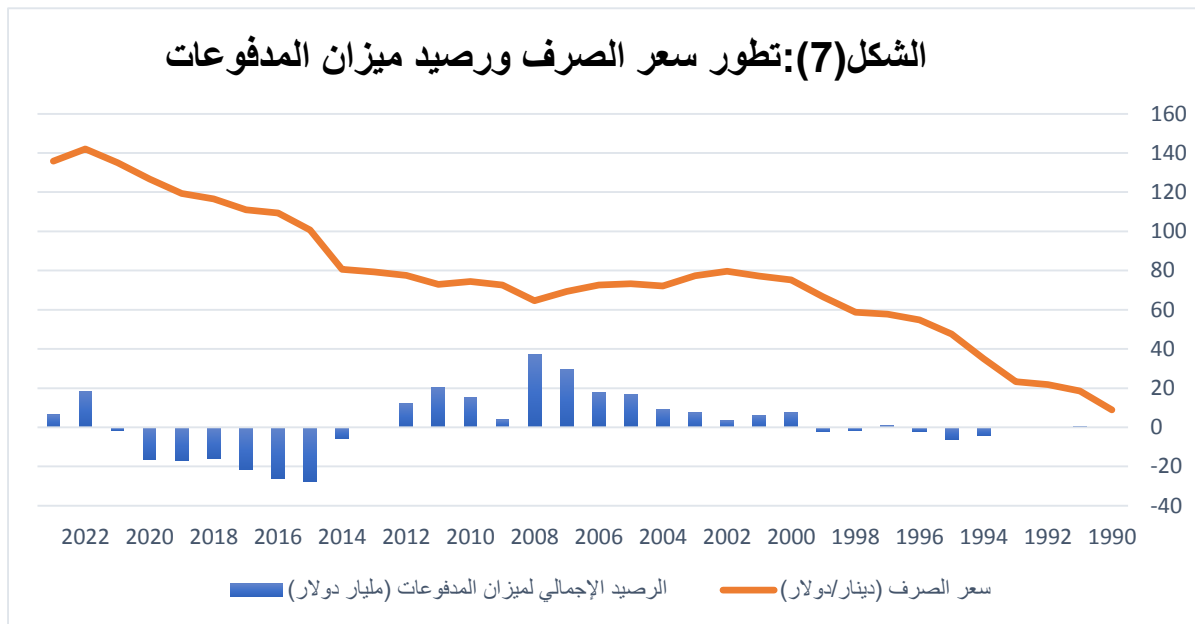
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023

متنوعة، وبالتالي فإن الاقتصاد يبقى رهينة تقلبات السوق الدولية، وهو ما يجعل كل اختلال في أسعار الطاقة ينعكس تلقائياً على سعر الصرف، ثم على مستوى التضخم والقدرة الشرائية.

وبالنظر إلى محدودية أدوات السياسة النقدية والتجارية المستعملة، فإن الدولة كثيراً ما تلجأ إلى حلول ظرفية وتقشفية، كفرض قيود على الاستيراد أو التحكم الإداري في سعر الصرف بدلاً من معالجة الخلل الجذري المتمثل في غياب استراتيجية تنويع اقتصادي فعالة، وهذا ما يجعل العلاقة بين سعر الصرف والواردات علاقة غير متوازنة، يهيمن عليها منطق الاستجابة للأزمات بدلاً من منطق الوقاية والاستباق.

ثالثاً: تطور سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في فترة 1990-2023

شهد الاقتصاد تحولات جذرية في أدائه الخارجي على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث مثلت بيانات الميزان التجاري وسعر الصرف مرآة عكست التغيرات الهيكلية والسياسية التي مر بها، حيث يقدم هذا التحليل قراءة متعمقة لهذه المؤشرات، مع التركيز على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت مسارها، وما يلي منحنى يعرض تطور سعر الصرف ورصيد حساب المدفوعات خلال فترة 1990-2023.



من اعداد الطلبة استناد على معطيات البنك الدولي والملحق رقم 06.

1- تحليل المنحني:

- مرحلة الاولى 1990-1994:

تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار، وتقلبات في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بين عجز وفائض طفيف، وهذا يعكس وضع الدولة الخارجي، اما بخصوص سعر الصرف فقد ارتفع ارتفاع حادا وسريع من 8.95 الى 35.05 دينار للدولار الواحد، وهو مايدل على ارتفاع متزايد في معدلات التضخم وتراجع واضح في احتياطي النقد الاجنبي، والسبب الرئيسي واره هذا التراجع هو البدء في مرحلة التعويم الجزئي للدينار الجزائري.

- المرحلة الثانية 1995-1999:

شهد الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة أزمة حادة تمثلت في استمرار العجز في ميزان المدفوعات، حيث بلغ أقصى قيمة له في عام 1995 قدرت بـ 6.31 مليار دولار، واستمر العجز حتى عام 1999 فبلغ قيمة 2.37 مليار دولار، وفي نفس الوقت انخفضت قيمة الدينار الجزائري بشكل واضح، حيث ارتفع سعر الصرف من 47.66 دينار للدولار في 1995 إلى 66.57 دينار للدولار 1999، أي فقدت أكثر من 39% من قيمتها خلال هذه الفترة وتعتبر هذه المؤشرات على وجود أزمة مزدوجة من جهة اختلالات هيكلية داخلية في الاقتصاد الوطني ومن جهة أخرى ضغوط خارجية ناجمة عن ضعف الصادرات وارتفاع التكاليف المرتبطة بالواردات، حيث تشير الأرقام إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي وفقدان الثقة في العملة الوطنية.

- المرحلة الثالثة: 2000-2008:

مع بداية الألفية الثالثة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بالتعافي التدريجي بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط عالمياً. وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات الذي سجل فائضاً بقيمة 7.57 مليار دولار في عام 2000، وارتفع بشكل متواصل حتى بلغ 36.99 مليار دولار في عام 2008، وهو أعلى فائض تم تسجيله خلال هذه الفترة. تزامن هذا التحسن مع استقرار نسبي في سعر صرف الدينار الجزائري، حيث انخفض من 75.25 دينار للدولار في عام 2000 إلى 64.58 دينار للدولار في عام 2008، ما يدل على تحسن تدفق العملة الصعبة وزيادة الاحتياطي النقدي. إضافة إلى ذلك، ساهم تقليص حجم الدين الخارجي وتنفيذ إصلاحات مالية في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني بشكل مؤقت. وتعد هذه المرحلة محورية في تاريخ السياسة الاقتصادية للجزائر حيث وفرت الدولة فوائض مالية مهمة ومهدت الطريق لمزيد من الإصلاحات.

هذه المرحلة تميزت بالتعافي التدريجي بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية، وانعكس ذلك على ميزان المدفوعات الذي سجل فائضاً بقيمة 7.57 مليار دولار في عام 2000 وارتفع بشكل متواصل حتى بلغ 36.99 مليار دولار في عام 2008 وهو أعلى فائض تم تسجيله خلال هذه الفترة، في نفس الوقت استقرت أسعار صرف الدينار الجزائري، حيث انخفضت من 75.25 دينار للدولار في عام 2000 إلى 64.58 دينار للدولار في عام 2008، وهذا يدل على تحسن تدفق العملة الصعبة وزيادة الاحتياطي النقدي، حيث وفرت الدولة فوائض مالية مهمة مهدت الطريق للمزيد من الإصلاحات.

- المرحلة الرابعة 2009-2015:

تميزت هذه المرحلة بانعكاس سلبي واضح في المؤشرات المالية الخارجية للجزائر، حيث تراجع ميزان المدفوعات من فائض بلغ 3.85 مليار دولار في 2009 إلى عجز كبير وصل 27.53 مليار دولار في 2015 ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وضعف تنويع الصادرات وكذلك استمرار الانفاق الحكومي الغير منتج، أما بخصوص سعر الصرف فقد انخفضت قيمته من 72.64 دينار للدولار

في 2009 الي 10.69 دينار للدولار في 2015، أي انخفاض بنسبة 38%، يعكس هذا التدهور عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع الصدمات الخارجية، واستمرار الاعتماد على المحروقات كمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، كما اثرت هذه المرحلة سلباً على الثقة في السياسات الاقتصادية وأدت إلى تراجع ملحوظ في احتياطات النقد الأجنبي.

- المرحلة الخامسة 2016-2020:

هي هذه المرحلة استمر العجز في ميزان المدفوعات وتسجيل ارقام مرتفعة مثل 26.03- مليار دولار في 2016 و 21.75- مليار دولار في 2017، وبقاء العجز فوق 15 مليار دولار حتى 2020، اما بالنسبة لسعر الصرف فقد واصل الانخفاض ليصل الي 126.77 دينار للدولار في عام 2020، انعكس التدهور في قيمة العملة بشكل مباشر على اداء الاقتصاد وذلك في ضل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الصادرات واستمرار حالة من الانكماش الاقتصادي بسبب ازمة كوفيد 19، وتعتبر هذه الفترة ذروة الازمة المالية في البلاد، حيث انخفض احتياطي النقد الاجنبي بشكل سريع، حيث اضطرت الحكومة الى اجراء تعديلات على السياسية النقدية ومن بين هذه التعديلات اللجوء الي التمويل الغير تقليدي ابتداء من سنة 2017 لتمويل عجز الميزانية، اضافة الي خفض قيمة الدينار التدريجي لتحفيز الصادرات وتقليل الواردات، ولكن هذه التعديلات لم تحقق النتائج المرجوة على صعيد الميزان الخارجي أو قيمة العملة .

- المرحلة السادسة 2021-2023:

عرفت الجزائر تحولاً تدريجياً من حالة عجز مزمن في ميزان المدفوعات الى فوائض مالية ملحوظة، تعبر عن تحسن واضح في الاداء الكلي للاقتصاد خاصة فيما يخص ميزان المعاملات الخارجية. في عام 2021، رغم استمرار تدعيات جائحة كورونا تراجع العجز في ميزان المدفوعات الي 1.47 مليار دولار فقط مقارنة مع عام 2020 حيث بلغ العجز خلال هذه السنة 16.36 مليار دولار، مايمثل نسبة تحسن تقارب 91%، ويعود هذا التطور الإيجابي الى الارتفاع النسبي لاسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، حيث بلغ سعر خام البرنت حوالي 70 دولار للبرميل في 2021 في المقابل 42 دولار في عام 2020 أما في عام 2022 فقد شهد ميزان المدفوعات طفرة استثنائية، حيث سُجِّلَ فائض قدره 18.46 مليار دولار، وهو الأعلى منذ عام 2008، ارتبط هذا التحول بالارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 100 دولار، بالإضافة إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة تفوق 30% مقارنة بالعام السابق، وارتفاع الطلب الأوروبي على الطاقة نتيجة الحرب في أوكرانيا، كما ساهمت العائدات المتأتية من الصادرات غير نفطية، مثل الأسمدة والحديد الخام والمواد الغذائية، في دعم هذا التوجه الإيجابي وإن بدرجة أقل من قطاع المحروقات.

في عام 2023 تواصل الأداء الإيجابي وإن بوتيرة أبطأ، إذ بلغ الفائض في الميزان 6.34 مليار دولار ويمكن تفسير هذا التراجع مقارنة بعام 2022 بانخفاض أسعار الطاقة نسبياً، إلى جانب زيادة طفيفة في واردات السلع بعد تخفيف القيود التجارية وارتفاع الطلب المحلي، من جهة أخرى لوحظ تطور ملحوظ في سعر الصرف خلال هذه المرحلة، فبعد أن بلغ الدولار ذروته أمام الدينار عند مستوى 141.99 دينار/دولار في عام 2022 تراجع تدريجياً ليصل إلى 135.84 دينار/دولار بنهاية عام 2023. ويعود سبب هذا التحسن النسبي إلى عوامل عدة، من أهمها:

- ارتفاع الاحتياطي النقدي من أقل من 45 مليار دولار في 2021 إلى أكثر من 66 مليار دولار في وفقاً لبيانات البنك المركزي الجزائري.

- ضبط عجز الميزانية من خلال تقليص النفقات غير الإنتاجية وزيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية.

- اعتماد سياسات نقدية أكثر حذراً، ما ساهم في الحد من التضخم من 9.7% في 2022 إلى حوالي 7.6% في 2023.

ورغم أن سعر الصرف لم يشهد تحسناً ملحوظاً، إلا أن استقراره يعتبر مؤشراً إيجابياً إذا ما قورن بالتدهور الحاد الذي عرفته الفترات السابقة، خاصة بين 2015 و2020. ويبدو أن الاقتصاد الوطني بدأ يستعيد بعض الثقة، بدعم من نمو الصادرات غير التقليدية وتوجه تدريجي نحو تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل الثاني:

بناءً على تحليلنا للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، يتّضح أن التحديات الاقتصادية تتخطى تقلبات أسعار الصرف والطاقة، وتعود في جوهرها إلى البنية الاقتصادية الريعية المعتمدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل والعملية الصعبة.

لذا، يتوجب على الجزائر تطبيق سياسة اقتصادية شاملة وبعيدة المدى تقوم على تنويع مصادر الدخل. هذا يعني تقليل الاعتماد على مداخل النفط والغاز عبر تنشيط القطاعات البديلة، مثل الزراعة ذات الإمكانيات الكبيرة غير المستغلة، والصناعة التي يمكن أن تخفض الواردات، والسياحة والخدمات الهامة في الاقتصادات الصاعدة.

إضافة إلى ذلك، يجب إدارة سعر الصرف ضمن إطار اقتصادي مرّن، مع مراعاة الحاجة لدعم تنافسية الصادرات دون إقبال الاقتصاد بتكاليف الاستيراد المرتفعة. يتطلب ذلك التنسيق مع سياسات نقدية وتجارية فعالة تضمن الاستقرار المالي وتحفز النمو.

كما أن تبني سياسات تجارية مرنة، تعتمد على الجمع بين الحماية المؤقتة للمنتجات المحلية والشراكات الدولية، سيلعب دوراً هاماً في تقليل الفجوة بين الصادرات والواردات. وهذا يعزز الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات ويوفر فرص عمل.

بناءً على ما سبق، تحقيق التوازن التجاري يتطلب تغييراً جذرياً في الرؤية الاقتصادية، بالانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع، قادر على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، ويعتمد على الابتكار والإنتاجية كقوة دافعة للنمو.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2023 حيث قمنا بتقسيم جوانب الموضوع إلى فصلين شاملين للعناصر المهمة للبحث، وهما كالتالي:

جاء في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية، العلاقة القائمة بينهما، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، أما الفصل الثاني قمنا بتحليل واقع تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 1990-2023.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

النتيجة الأولى: ضعف أثر سعر الصرف على تحفيز التجارة الخارجية في الجزائر

أشارت الفرضية الأولى إلى أن سعر الصرف يُعد أداة رئيسية لتحديد قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وأن انخفاضه من شأنه أن يساهم في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، إلا أن تحليل البيانات الاقتصادية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023 أظهر أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري لم يُفضِ إلى نتائج إيجابية واضحة على مستوى الصادرات، بل على العكس، أدى إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الواردات، مما زاد من حدة العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري، ويعود ذلك إلى ضعف البنية الإنتاجية المحلية، والتبعية المستمرة للمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى غياب التنوع في القاعدة التصديرية خارج قطاع المحروقات. وبناءً على ما سبق، لا تتحقق الفرضية الأولى في السياق الجزائري، إذ يُعد تأثير تقلبات سعر الصرف محدوداً، ولا يمكن اعتباره أداة فعالة لتحفيز التجارة الخارجية في ظل المعطيات البنوية الراهنة للاقتصاد الوطني.

النتيجة الثانية: ارتفاع فاتورة الاستيراد في ظل ضعف مردودية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تنص الفرضية الثانية على أن تراجع سعر صرف الدينار الجزائري يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، دون تحقيق استفادة كافية من جانب الصادرات، بفعل محدودية التنوع الإنتاجي، وقد أكدت البيانات الرسمية والتحليل الاقتصادي للفترة 1990-2023، خاصة بعد موجات الإصلاحات الاقتصادية وأزمات أسعار النفط، أن الانخفاض المتواصل في قيمة الدينار قد تسبب في زيادة ملموسة في كلفة الواردات، نظراً لاعتماد الجزائر الكبير على الخارج في تغطية حاجياتها الاستهلاكية والإنتاجية، في المقابل، لم تُسجل زيادات معتبرة في الصادرات خارج قطاع المحروقات، بسبب ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية وضعف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، نتيجة لذلك، استمرت الاختلالات في الميزان التجاري وتفاقم العجز التجاري، مما يدل على أن الفرضية الثانية تحققت جزئياً، حيث ثبت تأثير تراجع قيمة العملة على تكاليف الاستيراد، دون تحقيق العائد التصديري المطلوب.

النتيجة الثالثة: البنية الأحادية للصادرات تحدّ من فعالية سعر الصرف كأداة لدعم التجارة الخارجية

تشير الفرضية الثالثة إلى أن هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية تُضعف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وتقيد استفادة البلاد من تقلبات سعر الصرف، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الجزائرية لا تزال تعتمد بنسبة تفوق 90% على قطاع المحروقات، مما يُكرّس بنية تصديرية أحادية غير قادرة على الاستجابة لتغيرات سعر الصرف أو الاستفادة منها بالشكل المطلوب، ونظرًا لأن المحروقات تُسعر عالميًا بالدولار، فإن تراجع قيمة الدينار لا يؤثر إيجابًا على مداخل التصدير كما هو الحال في اقتصادات ذات صادرات متنوعة كما أن غياب قطاعات صناعية أو زراعية تصديرية قوية يُقلّل من قدرة الجزائر على امتصاص الصدمات الخارجية أو الاستفادة من انخفاض العملة الوطنية في تعزيز موقعها التجاري، وبناءً على ما سبق، **تتحقق الفرضية الثالثة بشكل واضح**، حيث ثبت أن التركيبة الأحادية للصادرات تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيل دور سعر الصرف في دعم وتنشيط التجارة الخارجية الجزائرية.

🚩 **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها كمايلي:

- تنويع القاعدة الإنتاجية وذلك بتطوير القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية لتقليل التبعية للمحروقات وتعزيز الصادرات خارج المحروقات.
- تحسين المناخ الاستثماري ويكون ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم حوافز ضريبية ومالية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- المحاولة لتقليل الواردات وذلك بتفعيل سياسة إحلال الواردات وإحلال المنتجات المحلية ذات الجودة القابلة للمنافسة.
- اعتماد على سياسات صرف مرنة نسبيًا ومدروسة التي تهدف الى امتصاص الصدمات الخارجية وتحفيز تنافسية الصادرات وحماية القدرة الشرائية الداخلية.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تحسين الدعم اللوجستي وفتح أسواق جديدة، إضافة الى تسهيل الإجراءات الجمركية والتجارية للمصدرين.
- الاستثمار في التعليم المهني والتقني وربط التكوين بسوق العمل لتعزيز البنية الإنتاجية.
- التوجه نحو رقمنة المعاملات الاقتصادية ومحاربة الفساد الإداري والمالي لرفع كفاءة الأداء الإنتاجي.

🚩 **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- ما مدى فعالية إصلاح نظام سعر الصرف في الجزائر في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هي السياسات والآليات الممكنة للتقليل من تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، في ظل استمرار الاعتماد الكبير على الواردات في الجزائر؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
- 2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 3- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010.
- 4- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 5- محمد عمار، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الكتب الوطنية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2021.
- 6- عبد المطلب، عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، ط1، دار الجامعة، الاسكندرية، 2001.
- 7- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولية نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
- 8- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر.
- 9- عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 10- عبد الحميد براهيم، السياسة الاقتصادية في الجزائر: رؤية تحليلية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2021.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، سلسلة للدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- 12- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003/2004.
- 13- مصطفى رشدي شiche، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- عابى وليد، وجدي آمنة (2024)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر (1991-2023)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية - جامعة المسيلة.
- 2- حمدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 2010/2011.
- 3- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 4- نذير زرقون، سعر الصرف وأثره على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2021-2022.

- 5-بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
 - 6-بوشعور عبد القادر، "دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2021.
 - 7-شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسات سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري) اكااديمية الدراسات الجامعية وإنسانية، 2011.
 - 8-محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2012-1974، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
 - 9-بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تفود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
 - 10-محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرسات، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة، 1989_2014، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
 - 11-بكي نور الايمان، عويشة سمية، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2021، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2023.
- ثالثا: المجلات والمقتنيات العلمية**
- 1-يحيى محمد أبو طالب سليمان، "تعريف سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة المال والتجارة (مصر)، مارس 2020.
 - 2-صالح عبد الله، "أدوات التحوط في سوق الصرف الأجنبي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 2، 2021.
 - 3-بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003.
 - 4-صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي حول أسعار الصرف الحقيقية والاسمية، 2022.
 - 5-تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014-2013.
 - 6-بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2014.
 - 7-دراقل يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2.
 - 8-عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.

- 1-Samuelson, P. A. (1948). International Trade and the Equalization of Factor Prices. *Economic Journal*, 58
- 2-Goldstein, M. & Khan, M. (1985). "Income and Price Effects in Foreign Trade." dans *Handbook of International Economics. Journal of International Economics*,
- 3-IMF (2020). "Exchange Rates and External Stability." *International Monetary Fund*
- 4-Dornbusch, R. (1988). "Exchange Rate Economics: Where Do We Stand?" *Brookings Papers on Economic Activity*
- 5-Mundell, R. A. (1961). "A Theory of Optimum Currency Areas." *American Economic Review*,.
- 6-Rodrik, D. (2008). "The Real Exchange Rate and Economic Growth." *Brookings Papers on Economic Activity*,

الملاحق

الملحق رقم 01: سعر الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2023

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار
1990	8.95
1991	18.47
1992	21.83
1993	23.34
1994	35.05
1995	47.66
1996	54.74
1997	57.70
1998	58.73
1999	66.57
2000	75.25
2001	77.21
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.27
2006	72.64
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.64
2010	74.38
2011	72.93
2012	77.53
2013	79.36
2014	80.57
2015	100.69
2016	109.44
2017	110.97
2018	116.59
2019	119.35
2020	126.77
2021	135.06
2022	141.99
2023*	135.84

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم 02: الصادرات في الجزائر خلال فترة 1990-2023

الصادرات الإجمالية	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	السنوات
12.88	0.53	12.35	1990
12.44	0.47	11.97	1991
11.51	0.53	10.98	1992
10.41	0.53	9.88	1993
8.89	0.28	8.61	1994
10.26	0.53	9.73	1995
13.22	0.57	12.65	1996
13.82	0.64	13.18	1997
10.14	0.37	9.77	1998
12.32	0.41	11.91	1999
21.65	0.59	21.06	2000
19.09	0.56	18.53	2001
18.71	0.61	18.10	2002
24.46	0.47	23.99	2003
32.22	0.67	31.55	2004
46.33	0.74	45.59	2005
54.74	1.13	53.61	2006
60.59	0.98	59.61	2007
878.5	1.39	77.19	2008
45.18	0.77	44.41	2009
57.09	0.96	56.12	2010
72.88	1.22	71.66	2011
71.73	1.15	70.58	2012
64.86	1.05	63.81	2013
60.12	1.66	58.46	2014
34.56	1.48	33.08	2015
29.30	1.39	27.91	2016
34.56	1.36	33.20	2017
41.14	2.24	38.89	2018
35.32	2.07	33.24	2019
21.93	1.91	20.01	2020
38.63	4.57	34.05	2021
65.71	5.98	59.73	2022
54.98	5.05	49.92	2023*

المصدر: استنادا الى معطيات البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم 03: الواردات الجزائرية خلال فترة 1990-2023.

السنة	الواردات (مليار دولار)
1990	15.47
1991	10.79
1992	11.46
1993	11.56
1994	11.08
1995	12.11
1996	11.24
1997	10.28
1998	10.85
1999	11.08
2000	11.39
2001	12.13
2002	14.43
2003	16.24
2004	21.11
2005	24.05
2006	24.80
2007	32.52
2008	45.78
2009	47.65
2010	50.67
2011	57.27
2012	59.91
2013	65.12
2014	70.02
2015	61.27
2016	56.53
2017	55.99
2018	56.45
2019	50.49
2020	40.98
2021	43.56
2022	46.02
2023	49.68

المصدر: استناد الى معطيات البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم 04: الصادرات الاجمالية وسعر الصرف خلال فترة 1990-2023.

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الصادرات الإجمالية
1990	8,95	12.88
1991	18,47	12.44
1992	21,83	11.51
1993	23,34	10.41
1994	35,05	8.89
1995	47,66	10.26
1996	54,74	13.22
1997	57,7	13.82
1998	58,73	10.14
1999	66,57	12.32
2000	75,25	21.65
2001	77,21	19.09
2002	79,68	18.71
2003	77,39	24.46
2004	72,06	32.22
2005	73,27	46.33
2006	72,64	54.74
2007	69,29	60.59
2008	64,58	78.58
2009	72,64	45.18
2010	74,38	57.09
2011	72,93	72.88
2012	77,53	71.73
2013	79,36	64.86
2014	80,57	60.12
2015	100,69	34.56
2016	109,44	29.30
2017	110,97	34.56
2018	116,59	41.14
2019	119,35	35.32
2020	126,77	21.93
2021	135,06	38.63
2022	141,99	65.71
2023	135,84	54.98

المصدر: استناد الى معطيات البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم 05: الصادرات وسعر الصرف الجزائرية خلال فترة 1990-2023.

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الواردات (مليار دولار)
1990	8,95	15.47
1991	18,47	10.79
1992	21,83	11.46
1993	23,34	11.56
1994	35,05	11.08
1995	47,66	12.11
1996	54,74	11.24
1997	57,7	10.28
1998	58,73	10.85
1999	66,57	11.08
2000	75,25	11.39
2001	77,21	12.13
2002	79,68	14.43
2003	77,39	16.24
2004	72,06	21.11
2005	73,27	24.05
2006	72,64	24.80
2007	69,29	32.52
2008	64,58	45.78
2009	72,64	47.65
2010	74,38	50.67
2011	72,93	57.27
2012	77,53	59.91
2013	79,36	65.12
2014	80,57	70.02
2015	100,69	61.27
2016	109,44	56.53
2017	110,97	55.99
2018	116,59	56.45
2019	119,35	50.49
2020	126,77	40.98
2021	135,06	43.56
2022	141,99	46.02
2023	135,84	49.68

المصدر : استناد الى معطيات البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم 6: الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف دينار مقابل الدولار والصادرات خارج المحروقات

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات
1990	8,95	-0,22
1991	18,47	0,51
1992	21,83	0,24
1993	23,34	-0,01
1994	35,05	-4,38
1995	47,66	-6,31
1996	54,74	-2,09
1997	57,7	1,16
1998	58,73	-1,74
1999	66,57	-2,37
2000	75,25	7,57
2001	77,21	6,19
2002	79,68	3,66
2003	77,39	7,46
2004	72,06	9,25
2005	73,27	16,94
2006	72,64	17,73
2007	69,29	29,55
2008	64,58	36,99
2009	72,64	3,85
2010	74,38	15,32
2011	72,93	20,14
2012	77,53	12,05
2013	79,36	0,13
2014	80,57	-5,88
2015	100,69	-27,53
2016	109,44	-26,03
2017	110,97	-21,76
2018	116,59	-15,82
2019	119,35	-16,92
2020	126,77	-16,36
2021	135,06	-1,47
2022	141,99	18,46
2023	135,84	6,34

المصدر: استنادا الى معطيات البنك المركزي الجزائري

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: أدبيات النظرية والتطبيقية
06	تمهيد
07	المبحث الأول: إطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية
07	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
15	المطلب الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية
19	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
25	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
29	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
33	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لاثر سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة 1990-2023
35	تمهيد
36	المبحث الأول: واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر 1990-2023.
36	المطلب الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر
43	المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
48	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لاثر سعر الصرف على التجارة الخارجية
49	المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر
52	المطلب الثاني: تحليل تطور المبادلات التجارية في الجزائر خلال فترة 1990-2023

62	المطلب الثالث: تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية خلال فترة 1990-2023.
77	خلاصة الفصل الثاني
78	الخاتمة
81	قائمة المراجع
85	الملاحق
82	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي الجزائري والبنك العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن انخفاض سعر الصرف لم يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، كما أن الدينار الجزائري فقد حوالي 1512% من قيمته خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وأخيراً فإن غياب هيكل إنتاجي متنوع وقوي مع تدهور سعر الصرف، ساهم في حدوث اختلالات هيكلية في ميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aimed to highlight the relationship between the exchange rate and the volume of foreign trade in Algeria. To achieve this, the descriptive and analytical approach was adopted by examining the evolution of foreign trade indicators and the exchange rate in Algeria during the period from 1990 to 2023, based on official data issued by the Bank of Algeria and the World Bank.

The study reached several key findings. First, the depreciation of the exchange rate leads to an increase in exports and a decrease in imports. Second, the Algerian dinar lost approximately 1512% of its value during the study period. Third, Algeria relies heavily on the hydrocarbon sector as the main source of foreign currency. Finally, the absence of a strong productive structure, along with the depreciation of the exchange rate, has contributed to significant imbalances in the balance of payments.

Key words: exchange rate, foreign trade, exports, imports, Algerian economy.